مركز شاف CENTER SHAF

رؤيـــــة استشـــــرافية:

محددات العام الجديد للقضايا ذات الصلة بالمستويـــات (الدولية-الإقليمية-المحلية)

رؤية استشرافية: مُحددات العام الجديد للقضايا ذات الصلة بالمستويات (الدولية – الإقليمية – المحلية)

رئيس المركز:

وزير الخارجية الأسبق السفير محمد العرابي

الأمين العام للمركز والمدير التنفيذي:

د. زين السادات

إعداد:

الفريق البحثي لمركز شاف للدراسات المستقبلية وتحليل الأزمات

مراجعة لغوية:

محمد حافظ

تصميم:

ليلى الملاحي – آيه عمرو

الافتتاحية

يُعدُّ استشراف المستقبل من أهمِّ المناهج المتَّبعة في العلوم السياسية؛ وذلك لفهم تطور العلاقات الدولية، خاصَّةً في ظلِّ تسارع وتعقيد الأحداث الراهنة وتعدُّد أبعادها، هذا الأمر يكتسب أهمية بالغة بالنسبة للجهات المسؤولة عن صُنْع القرار ؛ من أجل وضْع السياسات والاستراتيجيات؛ لذا تُولِي هذه الدراسة الصادرة من مركز شاف للدراسات المستقبلية وتحليل الأزمات اهتمامًا ضروريًّا لاستشراف مُحدِّدات العالم في عام ٢٠٢٤، وذلك عن طريق عرْض جُمْلةٍ من القضايا المتعلقة بالمستويات (الدولية والإقليمية والمحلية).

وتنقسم الدراسة إلى ثلاثة محاور رئيسية، أولها؛ المحددات الدولية، والتي تُبرز عددًا من القضايا المهمة التي من المتوقع بأن ترسم ملامح النظام الدولي، ثانيا؛ المحددات الإقليمية، على أن ينقسم هذا المحور إلى قسميْن، وهما مُحدِّدات ترسم منطقتيْ الشرق الأوسط والقارة الأفريقية، وذلك في ظلِّ التنافس المحموم والصراعات المتأزمة التي تشهدهما هاتان المنطقتان، وثالث تلك المحاور؛ يتعلق بالداخل المصري مع عرْض التحرُّكات المصرية، في ظل المستويات الإقليمية والدولية. وتنتهي الدراسة بعرْض عددٍ من التوصيات لصُنَّاع القرار.

المحور الأول: المحدِّدات الدولية

شهدت الخريطة السياسية للجماعة الدولية في السنوات الأخيرة، مجموعةً متسارعةً من التغيُّرات والتطورات التي غيرَّت من شكْل التحالُفات والعلاقات الدولية؛ حيث برز عددٌ من المحدِّدات التي باتت تحكم العلاقات بين أعضاء المجتمع الدولي؛ مثل عودة الزَّخَم لاستخدام القوة في علاقات الدول ببعضها البعض، وذلك في ظلِّ ضعْف الجهاز الأممي، خاصَّةً مجلس الأمن، وبروز دوْر الفاعلين من غير الدول على حساب الدول الوطنية، فضلًا عن دخول أسلحة حديثة في قلْب الصراعات على مستوى العالم بأكمله، وعلى رأسها؛ سلاح الطائرات المسيَّرة، التي باتت السلاح المُفضّل للدول والجماعات المسلحة في آنٍ واحدٍ، ومن المتوقع أن ترسم هذه المحدِّدات شكْل العلاقات الدولية خلال العام الجديد ٢٠٢٤:

١. بروز دوْر الفاعلين من غير الدول وخاصةً الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة:

جاءت الحرب " الروسية – الأوكرانية " ومن بعدها حرب غزة؛ لتؤكد على حقيقةً واضحةً للغاية، وهي أن الفاعلين من غير الدول يلعبون دورً ا مهمًّا في الخريطة الأمنية الدولية، فلا أحد يستطيع أن ينكر دوْر شركة فاجنر الروسية في الحرب الأوكرانية، ولا دوْر الجماعات المسلحة التي تُعرف بمحور المقاومة، في رسْم المشهد الإقليمي والعالمي في الوقت الراهن.

أ. الجماعات والميليشيات المسلحة:

جاءت حرب غزة لتكون فرصةً إلى عودة الزَّخَم لهذه الجماعات؛ مثل حزب الله والحوثي وميليشيات المقاومة الإسلامية في العراق، وعلى رأسها؛ الحشْد الشعبي العراقي، وذلك على حساب الدول الوطنية؛ حيث إن صعود هذا النوع من الفاعلين السياسيين وتصدُّره للمشهد الإقليمي والمحلي في العديد من الدول، والتحرُّكات التي قامت بها أطراف محور المقاومة، يوضحان الإمكانيات المتوفرة لتلك الجماعات المسلحة، وكيف يمكنها التأثير على السِّلْم والاستقرار الإقليمي والدولي.

وأكبر مثال لذلك؛ ما تقوم به الآن جماعة الحوثي في البحر الأحمر، والذي يحمل تَبِعَات كارثية على حركة الملاحة والتجارة في المضايق والمسارات البحرية في المنطقة، والتي ستنعكس بالتأكيد على سلاسل التوريد العالمية وأسعار موارد الطاقة.

ب. الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة:

بات صعود الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة كفاعل دولي من غير

الدول، حاضـــرًا بقوة في مشـــهد العلاقات الدولية في عالمنا الراهن؛ نظرًا للاعتماد المتنامي على

هذه الشـــركات كإحدى الأدوات التي تخدم السـياســة الخارجية للدول الكبرى، وكبديلٍ يقوم بمهام مُنَاطَة في الأصـل بالمؤسـسـات العســكرية والجيوش النظامية للدول؛ ما جعـل هـذه الظـاهرة جزءًا لا يتجزأ من الحروب الحديثة؛ مثل الحرب " الروسية – الأوكرانية " ومن قبْلها الحرب في العراق وأفغانستان وسوريا.

أيْ يمكن القول: بأن الشـركات العسـكرية أصـبحت جيوشًـا موازية تحت الطلب تلجأ إليها بعض الدول، وما شـجع على انتشـار هذه الشـركات هو عدم تصـديق الدول الكبرى؛ مثل الولايات المتحدة وروسـيا والصـين على الاتفاقية الدولية؛ لمناهضـة تجنيد المرتزقة واسـتخدامهم وتمويلهم وتدريبهم، التي دخلت حيّز التنفيذ عام ٢٠٠١.

وتقوم هذه الشـركات بأدوار مختلفة، منها؛ الـدعم اللوجيسـتي والتـدريـب وتقـديم الاسـتشـارات العسـكرية للجيوش النظامية، والدور العسـكري كالمشـاركة في العمليات العســكرية، وتلجأ الدول إلى الاســتعانة بخدمات هذه الشركات لعدة أسباب،

من بينها:

- الشـركات العسـكرية والأمنية الخاصـة أقلّ تكلفة بكثير من إنشـــاء وتســـليح وتمويـل جيوش كبيرة خلال فترات الصراعات العسكرية.
- اسـتغلال الدول الكبرى لهذه الشـركات؛ من أجل القيام بمهام معينة لصـــالحها، دون أن تكون محسوبةً سياسيًّا على هذه الدول، يتيح لهذه الدول إنكار تورُّطها بأيِّ عمليةٍ تقوم بها هذه الشركات، ومن ثمَّ دفْع المسـؤولية السـياسـية والقانونية عنها.
- تجنُّب التكلفة السـياسـية حال مقتل جنود الجيوش النظـاميـة خلال الحروب الخارجية؛ حيث طالما أن مقاتلي تلك الشـــركـات ليســـوا جنودًا في الجيش الوطني، فإن عدد الضـحايا لن يكون له نفس الوقْع الســلبي على الرأي العـام الداخلي، وبالتالي فإن العامل النفســي المرتبط بخفْض عدد الضحايا من الجنود وتـأثيره على الرأي العـام الداخلي، من أهم الضـــرورات التي تقتضـــي لجوء الدولة إلى الشركات العسكرية الخاصة.
- في الظروف التي يصـــبح فيها التدخُّل المباشـــر للجيش النظامي غيْرَ عملي أو مســـتحيلًا، تلجأ الدول إلى التشـــكيلات شِـبْه العسـكرية؛ مثل شـركات الخدمات الأمنية.
- تلـجـأ بـعض الـدول والـجـيوش إلـى الشـركات الأمنية والعسـكرية؛ لأنها لا تحتكم لضـــوابط القانون الدولي، ويمكن التبرؤ منها في حال تورَّطت في جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية.

وقد شهد سوق الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة، انتعاشًا كبيرًا؛ نتيجة للصراعات والتجاذُبات التي شهدتها دول أفريقية وعربية عدة، ومن ثمَّ توسَّعت حتى فاق عددها ٣٠٠ ألف شركة على مستوى العالم مع اختلاف قدراتها وأهدافها، وأبرزها؛ فاجنر الروسية، إيجيس البريطانية، والشركات الأمريكية؛ مثل بلاك ووتر، فينيل، إم بي آر أي، وهاليبرتون، فضلًا عن شركة سيكوبكس الفرنسية، وغيرها من الشركات.

وتُعتبر أفريقيا هي السَّاحة الأهم للتنافُس بين القوى الكبرى من خلال هذه الشركات؛ فمثلًا في الآونة الأخيرة، جذبت أنشطة الشركات الأمنية الخاصة الصينية في أفريقيا اهتمامًا كبيرًا؛ حيث تحتضن القارة اليوم نحو ١٠ آلاف شركة صينية، وما يصل إلى مليوني عامل صيني يشاركون في تطوير البنية التحتية والإنتاج الصناعي والتعدين، وبسبب عدم التعويل على وكالات الأمن المحلية، تضطر السلطات الصينية إلى التعامُل مع هذه الشركات، فيما أبرمت فاجنر الروسية، عقودًا تجارية خاصةً مع الحكومات والشركات المحلية أو الجماعات المسلحة في (ليبيا والسودان وموزمبيق وجمهورية أفريقيا الوسطى وبوركينا فاسو).

➢ مستقبل هذه الفواعل وتأثيرها خلال العام الجاري ٢٠٢٤:

يبدو أن دور الفاعلين من غير الدول سيكون أحد أهم مُحدِّدات الخريطة الأمنية للمجتمع الدولي في العام الجاري؛ حيث إن جميع المؤشرات في الوقت الحالي تفيد بأن دور الدولة الوطنية تراجع لحساب هذه الفواعل؛ إذ مع تنامي التوجُّه نحو "خصخصة الأمن"، ستتحول الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة إلى منازع للدولة في أهم خصائصها السياسية، متمثلةً في احتكارها للقوة، بما يجعلها في بعض الحالات تُمثِّلُ تهديدًا وجوديًّا للدولة الوطنية نفسها، جنبًا إلى جنب مع ما باتت تُمثِّله من تهديد للأمن والسِّلْم الدوليْن.

وأكبر دليل على أن الشركات الأمنية ستستمر كفاعلٍ أساسيٍّ في السياسة الخارجية للدول الكبرى وكأداة للتنافس الدولي، هو اعتزام روسيا تشكيل قوات عسكرية خاصة تُعرف باسم "الفيلق الأفريقي" بديلًا لفاجنر، وذلك بحلول صيف ٢٠٢٤؛ ليكون حاضرًا في ٥ دول أفريقية؛ وهي (ليبيا وبوركينا فاسو ومالي وجمهورية أفريقيا الوسطى والنيجر)، وسيتبع مباشرةً الإدارة العسكرية، ويشرف عليه نائب وزير الدفاع الروسي "يونس بك يفكوروف"، علمًا بأن الفيلق سيضم عناصر (روسية وسورية وأفريقية)، بإجمالي قوة لن تقل عن

٤٠-٤٥ ألف مقاتل، مقسَّمة من ٢-٥ فِرَق حسب القدرات القتالية وحجم العناصر.

أما فيما يخص الميليشيات والجماعات المسلحة؛ فالأحداث التي تشهدها مختلف الأماكن في العالم وخاصةً الشرق الأوسط، تفيد بأن لديها قدرة على تحريك العالم وتسخين مختلف الجبهات؛ فمثلًا هجمات الحوثي المحدودة في البحر الأحمر؛ أعادت التوتر لهذه المنطقة وأدَّت إلى تأزيم ملف اليمن من جديدٍ، وخاصَّةً بعْد الضربات الأمريكية والبريطانية الأخيرة على اليمن.

٢. استمرار العهد الأمريكي الحاكم للمشهد الدولي:

في ضوْء التحديات التي خلَّفتها حرب غزة في منطقة الشرق الأوسط، تصدَّرت واشنطن المشهد الإقليمي والدولي، مؤكدةً أنها لا تزال السيدة الأولى في الشرق الأوسط، وأنها لا تزال الدولة الأكثر قدرة على المساعدة في تحقيق الاستقرار بالمنطقة، وأنها قوة كبرى يمكنها التعامل مع العديد من الصراعات الكبرى في آنٍ واحدٍ، وذلك على حساب الصين وروسيا، اللتان لم يكن لهما دور يُذكر في الأزمة الراهنة.

وفيما يخص مستقبل الدور الأمريكي خلال العام ٢٠٢٤؛ فإنه من المرجح أن تستمر واشنطن في اتصالاتها والحفاظ على مصالحها مع شركائها من الدول العربية، وأن تتبع دبلوماسية نشطة في الشرق الأوسط، تسعى بها إلى تسوية الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، وتحسين صورتها في المنطقة، وذلك من خلال استمرار المبادرات الدبلوماسية الأمريكية، التي تهدف إلى الانتقال من الحل العسكري مع قطاع غزة إلى الحل الدبلوماسي، وبالفعل بدأت واشنطن أن تُفَعِّلَ هذا التوجُّه، وهذا يتضح من خلال جوْلة وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن الأخيرة إلى المنطقة.

أما فيما يخص إيران وأطراف محور المقاومة؛ ستعمل الولايات المتحدة على استمرار التفاهمات معها بشأن قواعد الاشتباك؛ إذ ستكتفي إدارة بايدن بالرد بشكل معقول على التصعيد، في حين تكون الفصائل هي المبادرة، وبشكل يحافظ على منسوب تصعيد منضبط ومنخفض الشدة.

أما سياسة واشنطن تجاه الدول الأوروبية والحرب " الروسية - الأوكرانية " والعلاقات مع الصين والهند والشرق الأوسط، واستمرار الدعم الأمريكي لأوكرانيا وإسرائيل، فإنها ستتوقف على نتائج الانتخابات الرئاسية المقرر عقْدُها في نوفمبر المقبل، والتي تأتي في أكثر الأوقات انقسامًا واستقطابًا في الداخل الأمريكي، فمن شأن هذه النتائج أن تغير من جميع الحسابات الأمريكية سواء الإقليمية أو الدولية.

٣. إخفاق الجهاز الأممي:

تقف الأمم المتحدة اليوم عاجزةً عن أداء مهامها الأساسية الموكلة إليها، والتي تكمن في الحيلولة دون وقوع الحروب وحل المشكلات الدولية، من خلال صوْن السلام والاستقرار العالميْن؛ الأمر الذي يجعل استمرار منوال إخفاقها هو المحدد الأبرز المتوقع لسياسة عام ٢٠٢٤، ولذلك التنبؤ دلالات متعددة تظهر بشكل جليٍّ في الحرب " الروسية – الأوكرانية " وحرب غزة:

أ. بالنسبة للحرب الروسية – الأوكرانية: فقد فشل مجلس الأمن في معالجتها ووضع حد لتفاقمها على مدى نحو عاميْن، منذ اندلاعها في ٢٤ فبراير ٢٠٢٢، وأدَّى ذلك الفشل إلى استبعاد مجلس الأمن منها تمامًا؛ بسبب الفيتو الروسي، الذي يقف عائقًا أمام العديد من القرارات.

وبالرغم من أن المحكمة الجنائية الدولية أصدرت مذكرة توقيف بحق الرئيس الروسي فلاديمير بوتين؛ بتهمة ارتكاب جريمة حرب في أوكرانيا، لكن هذا لم يُؤَدِّ إلى عواقب واضحة على سلوكه في الحرب، كما لم يكن للعقوبات الدولية المختلفة أيُّ تأثير في وقْف هذا الغزو.

ب. بالنسبة لحرب غزة: أثبتت الحرب بغزة الفشل الذريع لمجلس الأمن الذي عجز على مدار ثلاثة أشهر عن التوصل إلى قرار بوقْف إطلاق النار؛ بسبب تسييس حقّ النقض "الفيتو"، والذي يُستخدم منذ عقود لصالح إسرائيل وحمايتها من أيِّ قرار قد يخرج من المجلس ضدها، ولم يقف الأمر عند عجْز مجلس الأمن عن وضْع حيلولة للأزمات، بل وصل إلى حدِّ عرْقلة جهود التوصُّل إلى وقْفٍ لإطلاق النار، وتسهيل وصول المساعدات الإنسانية لسكان القطاع.

وتجدر الإشارة إلى أن ظاهرة تسييس الفيتو ليست بالجديدة؛ ففي كل حرب أو أزمة كبرى يتحول مجلس الأمن لساحة تبارز بين مالكي حق الفيتو؛ ما يساهم في تعقيد الأزمات الدولية وتأزيمها، ومن ثم؛ جعل نظام الفيتو، المجلس عاجزًا بشكل كبير عن التعامل مع الصراعات والأزمات الدولية، وأداء دوره فيما يتعلق بحفظ السلم والأمن الدوليْن.

٤. توظيف المسيرات في النزاعات والحروب:

من المحتمل أن يكون استمرار توظيف المسيرات في الحروب والنزاعات من المحدِّدات السياسية الرئيسية لعام ٢٠٢٤؛ فقد سلَّطت الحرب " الروسية - الأوكرانية " الضوء على الأهمية المتزايدة لتقنية الطائرات المسيرة، والتي أصبحت عنصرًا أساسيًا في النزاعات المسلحة عبْر العالم.

ويظهر ذلك بشكل خاص في المناطق المتأثرة بالتوترات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛ حيث تلعب الطائرات بدون طيار دورًا كبير الأهمية في المواجهات

العسكرية وتحديد توازن القوى بفعالية، وفي ضوء تأثيرها العسكري المتزايد، أصبح للطائرات المسيرة تأثير كبير على الديناميات الأمنية والسياسية في تلك المناطق؛ وقد ازداد سلاح المسيرات خطورةً مع وصوله إلى يد الجماعات والميليشيات المسلحة، ويشير الانتشار الواسع لهذا السلاح، في ضوْء القدرات المتزايدة لهذه الطائرات، والتي تتسارع مع تقدُّم التكنولوجيا، إلى أن الطائرات بدون طيار قد تصبح سلاحًا حاسمًا في المواجهات المستقبلية، وبشكل يحمل تداعيات كارثية على الأمن العالمي.

٥. العودة لاستخدام القوة الصلبة في العلاقات الدولية:

في ضوْء ضعف الجهاز الأممي في التعامُل مع الأزمات المختلفة؛ لتفاقم جوانب القصور المؤسسي في الأمم المتحدة، وعرقلة الجهود المختلفة؛ جرَّاء الانقسامات الدبلوماسية، وتسييس حق النقض "الفيتو" للدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن، تلجأ الدول إلى استخدام القوة الصلبة لتحقيق أهدافها ومصالحها، والتي تتألف من عناصر القوة المادية العسكرية والاقتصادية، وتُعدُّ الأولى أكثر أشكال القوة الصلبة تقليدية واستخدامًا لتحقيق أهداف الدولة، وقد ارتبط الحديث عن هذا الشكل للقوة بفكر المدرسة الواقعية، وتتعدد صور استخدام القوة العسكرية، والتي تتراوح بين دبلوماسية الإكراه، أحد أقل مستويات القوة العسكرية، وهي التلويح باستخدام القوة للعدو؛ لإقناعه بالعدول عن موقفه، وبين التخريب، من خلال القيام بأفعال تهدف لهدْم مؤسسات الدولة، والردع من خلال إصدار تهديدات تهدف لمنع العدو من القيام بأمر غير مرغوب به، والدفاع لمواجهة هجوم عسكري شنَّه العدو، وأخيرًا: الاستخدام المباشر للقوة العسكرية.

ويُتوقع استمرار هذا النَّهْج في العام الجاري ٢٠٢٤ للتعامل مع الأزمات الممتدة؛ وذلك بناءً على عددٍ من المؤشرات؛ ففي اليمن عقب الضربات " الأمريكية – البريطانية " على مناطق تمركز الحوثيين، يُتوقع تأزيم الملف الأمني، واستدعاء الخطر الحوثي في المنطقة مرة أخرى، كما لم تراوح الأزمة السورية مكانها بعد عودتها للجامعة، بل إن الوضع الأمني يزداد تأزُّمًا، خاصَّةً مع عودة القصف التركي على الشمال السوري والعراقي؛ نتيجة الاشتباكات مع حزب العمال الكردستاني، فضلًا عن مخاطر عودة تنظيم داعش، ويُستدل على ذلك من هجماته سواء في الداخل أو الخارج، خاصةً مع التفجير الأخير بمدينة كرمان الإيرانية.

هذت إلى جانب دخول الحرب " الروسية – الأوكرانية " عامها الثاني دون وجود مؤشرات تلوح في الأفق على قرب نهايتها، خاصةً مع تراجع الدعم الغربي لأوكرانيا، وتحول الاهتمام الدولي للحرب في غزة، التي دخلت شهرها الرابع، مع استمرار التصعيد الإسرائيلي على القطاع، وتُعدُّ

الحصيلة النهائية لهذا السلوك هو ارتفاع تهديدات الأمن العالمي، وزيادة الخسائر الاقتصادية العالمية، إلى جانب الخسائر البشرية، واستعداء المزيد من الشعوب المتضررة من الحروب.

٦. مستقبل الحرب الروسية – الأوكرانية:

مع دخول الحرب " الروسية - الأوكرانية " عامها الثاني، يُتوقع استمرار الحرب طوال عام ٢٠٢٤، بل وأن تكون أشدّ صعوبة، وذلك وفقًا لعدد من المؤشرات، ألا وهي:

أ. التصدعات الأخيرة في المعسكر الغربي:

إذ سارع الشركاء الدوليون منذ بدْء الحرب في تقديم المزيد من الدعم العسكري لكييف، إلى أن بدأ الموقف الموحد الذي أظهره الغرب في التأرجح، مع تعليق الكونجرس الأمريكي حزمتيْن من المساعدات المُقدمة لكييف، كما باتت حزمة المساعدات المالية بقيمة ٥٠ مليار دولار التي يقدمها الاتحاد الأوروبي مرتبطة بمفاوضات متوترة مع المجر، التي تتخذ موقفًا مُنْحازًا للجانب الروسي يسعى لوقف المساعدات لكييف تمامًا، كما أعلن الاتحاد الأوروبي في نوفمبر ٢٠٢٣، أنه لن يحقق هدفه في تزويد أوكرانيا بمليون قذيفة مدفع ١٥٥ ملم بحلول مارس ٢٠٢٤، وبالتالي سينعكس تأخير تدفُّق الدعم العسكري والاقتصادي لأوكرانيا إلى تباطؤ قدرتها على تزويد جيشها بالأسلحة؛ ما يفسح المجال لمزيدٍ من التقدُّم الروسي على الجبهة الأوكرانية؛ حيث تسيطر موسكو حاليًا على ١٧٪ تقريبًا من الأراضي الأوكرانية، وقد صرَّح الرئيس فلاديمير بوتين خلال مؤتمر صحفي في نهاية العام ٢٠٢٣، أن الترسانة العسكرية الروسية تزداد قوة، على عكس ما وصفه بـ "رحلة كييف المجانية" مع الغرب، التي من المرجح أن "تنتهي قريبًا".

وفي الولايات المتحدة؛ قد تعني عودة دونالد ترامب للرئاسة تغييرًا جديًّا في السياسة الخارجية لواشنطن تجاه أوكرانيا؛ إذ تظهر استطلاعات الرأي ارتفاع عدد الذين يعتقدون أن الولايات المتحدة تقدم مساعدات لكييف أكثر من اللازم من ٢١-٤١٪، أمَّا في أوروبا؛ أظهرت الانتخابات الأخيرة في سلوفاكيا عن انخفاض الدعم لكييف، وذلك من خلال إيقاف حزمة مساعدات كبيرة لكييف، وتفوق عدد الأشخاص المعارضين لاستمرار تدفُّق المساعدات لكييف في ثمانية بلاد من أصل ٢٧ في الاتحاد الأوروبي.

ب. تجنيد وتدريب قوات جديدة تحدٍّ كبيرٌ بالنسبة لأوكرانيا: إذ تشير التقديرات إلى مغادرة ستة ملايين أوكراني من البلاد منذ بدْء الحرب، فضلًا عن نزوح مئات الآلاف داخليًّا؛ نتيجة الهجمات الروسية المتتالية، ووفقًا لوزير الدفاع الأوكراني "رستم عمروف"، قد تحتاج كييف الرجال الأوكرانيين في سنّ القتال بالخارج، الذين يقدرون بمئات الآلاف، الحضور لأداء الخدمة العسكرية، كما أصدرت كييف قرارًا يحيل دون مغادرة الرجال المتراوحة أعمارهم بين ١٨ و٦٠ عامًا من مغادرة البلاد، وبالتالي يشكل توفير عددٍ كافٍ من الجنود تحديًا لكييف.

وأخيرًا؛ من غير المرجح انتهاء الحرب في عام ٢٠٢٤، ومع تراجع الدعم الغربي لأوكرانيا، واستمرار التصعيد الإسرائيلي في غزة دون وجود مؤشرات تلوح في الأفق على قرب انتهائها، وإمكانية تفاقُم بؤر صراعات أخرى، وبالتالي تحول الحرب في أوكرانيا عن التركيز العالمي، قد تستفيد منه روسيا؛ ما قد يُمثِّلُ نقطة تحوُّل رئيسية في الحرب.

وفي مجمل القول هنا: يتضح أن العلاقات الدولية باتت تحكمها مجموعة من المحدِّدات الجديدة التي قد تخلق مزيدًا من الحروب والأزمات الدولية، والتي بدورها ستنعكس على المستويَيْن الإقليمي والدولي؛ بما يشمل منطقة الشرق الأوسط، والقارة الأفريقية، والقُطْر المصري، ومن ثم؛ قد يكون عام ٢٠٢٤ هو عام الأزمات الممتدة والقضايا المفتوحة التي لا يلوح في الأفق أي حلٍّ لها، على الأقل على المدى القصير؛ ما يعني أنه من المرجح أن يكون العام الجاري هو تكملة لسيناريو التصعيد والتأزُّم الدولي والإقليمي الذي شهده العام المنصرم ٢٠٢٣.

المحور الثاني: المحددات الإقليمية

➢ منطقة الشرق الأوسط

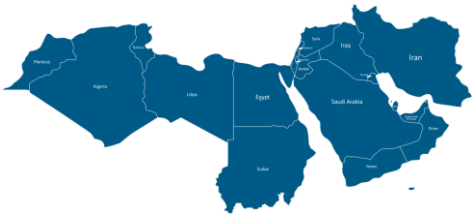

ستشكل الصراعات، والتنافس، والاحتواء، معالم منطقة الشرق الأوسط في عام ٢٠٢٤، والتي يمكن نسْجها في المحدِّدات التالية:

١. مستقبل الحرب الإسرائيلية على غزة:

قبل هجوم السابع من أكتوبر٢٠٢٣، كان المشهد السياسي في الشرق الأوسط يتجه نحو خفْض التصعيد، وتصفير المشكلات، والتركيز على الاقتصاد وقضايا التنمية، واليوم، عاد الصراع الإسرائيلي الفلسطيني مشتعلًا من جديد، وبالتزامن مع ذلك، تصاعد الصراع بين إيران ووكلائها من ناحية، والولايات المتحدة من ناحية أخرى؛ لذا فإن كيفية إنهاء الحرب في غزة، وما سيأتي بعد ذلك، سيكون لها تأثير عميق على معالم المنطقة في عام ٢٠٢٤.

ولتقييم نتائج الحرب الإسرائيلية من الضروري الأخذ بعيْن الاعتبار العديد من العوامل والمؤشرات، التي تشمل التطورات الميدانية وتأثير الفاعلين المحليين، الإقليميين والدوليين الذين يؤثرون بقوة في مُجْريات الحرب وسيؤثرون في نتائجها، فهذه الحرب تتجاوز النطاق " الفلسطيني – الإسرائيلي"؛ لتشمل أبعادًا إقليمية ودولية، كما يتضح من فتح جبهات الدعم لحركة حماس في دول؛ مثل لبنان، العراق، سوريا، واليمن، ومن الدعم الإيراني والروسي، ذلك بجانب الاجتماعات والمؤتمرات التي تُعقد على مختلف المستويات، بما في ذلك اجتماعات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة، بالإضافة إلى الانخراط الأمريكي الكامل والمستمر، الذي يشمل كافة أشكال الدعم والتسليح والزيارات المتواصلة.

يظل المستقبل السياسي والأمني لقطاع غزة من المعالم الغير واضحة بعد وقْف إطلاق النار، مع توجيه التركيز نحو الترتيبات الأمنية والاستراتيجية، وهذه الترتيبات من المحتمل بأنها لن تقتصر على السلطة الفلسطينية وحدها، كما أشار وزير

الخارجية الأمريكي أنتوني بيلنكن، ومدير المخابرات المركزية ويليام بيرنز، الذين يجرون حوارًا استراتيجيًّا مستمرًا، حول كيفية التعامل مع قطاع غزة في المستقبل، وسيكون ذلك مرتبطًا بعدة أسئلة، من بينها؛ ما إذا كانت الأولويات الرئيسية للسلطة الفلسطينية ستكون سياسية أم أمنية؟ كما يبرز التحدي الآخر في كيفية التعامل مع احتمال تحول حركة "حماس" إلى مجموعات مسلحة صغيرة في أجزاء متبقية من القطاع، وعدم الاعتراف بدورها في السياق الفلسطيني الأوسع، وتواجه السلطة الفلسطينية مسؤولية كبيرة في التعامل مع الوضع الراهن وسعيها نحو تغييره.

وإذا انتهت الحرب بتجدُّد الاحتلال الإسرائيلي لكامل قطاع غزة أو أجزاء منه، وتوسيع المستوطنات في الضفة الغربية، فمن المتوقع بأن الزَّخَم نحو المزيد من التطبيع مع إسرائيل سوف يتباطأ وسيتشدد الرأي العام العربي ضدها؛ وفي الوقت نفسه، سوف تواجه الولايات المتحدة رياحًا معاكسة في علاقاتها الإقليمية، ومن ناحيةٍ أُخرى، إذا أعقبت الحرب جهود سلام قوية، بقيادة الولايات المتحدة وبضم لاعبين إقليميين رئيسيين، مع عودة سكان غزة إلى شمال القطاع مرة أخرى، فقد تتحول المنطقة في اتجاه أكثر احتواءً للحرب الإقليمية التي على شفا أن تندلع.

٢. الخليج في ٢٠٢٤.. تنافس حميد وتكامل مُلح:

تنبت دول الخليج، خاصة المملكة العربية السعودية وقطر والأمارات في العام المنصرم، مجموعة من السياسات والإجراءات المتعلقة بأهم القضايا الإقليمية التي تشكل اهتمامًا بالغًا بالنسبة لهذه الدول، وتضمنت هذه القضايا "الأزمة اليمنية، والسودانية، والحرب في غزة"، فضلًا عن الأمن البحري في منطقة شبه الجزيرة العربية، وتم ربْط هذه الإجراءات بسياق إقليمي ودولي معين خلال العام السابق، ومن المتوقع أن تتأثر التحركات الخليجية في عام ٢٠٢٤ أيضًا بتطورات هذا السياق.

فكان من اللافت، الدور الكبير الذي لعبته السعودية في حلحلة الأزمة اليمنية خلال العام المنصرم؛ حيث تمَّ إحداث اختراق كبير في هذا الملف المعقد؛ وذلك ارتباطا بتطوريْن مهميْن، الأول: وهو تراجع النشاط القتالي بشكل ملحوظ بين الأطراف المتصارعة طوال عام ٢٠٢٣، وقد ساعد على ذلك اتفاقات الهدنة التي سبق أن تم التوصل إليها منذ أبريل ٢٠٢٢، وامتدت آثارها حتى عام ٢٠٢٣، فضلًا عن الدفع السعودي نحو إنهاء هذه الحرب وبناء التفاهمات والترتيبات مع الحوثيين بشكل

أساسي، بحيث تستطيع السعودية التفرُّغ لقضايا أكثر إلحاحًا، يأتي في مقدمتها؛ تأمين تنفيذ مشروعاتها التنموية الكبرى.

بجانب ذلك، برز أيضًا دور المملكة العربية السعودية بشكل واضح في محاولات حلِّ الأزمة السودانية، وذلك عبر رعايتها لمحاولات التوصل إلى اتفاقيات الهدنة بين الطرفين.

أما قطر، فقد اكتسبت دورًا متزايدًا في الحرب على غزة، وذلك من خلال التنسيق مع الأطراف الإقليمية (خاصةً مصر) والدولية والمنظمات الدولية والإقليمية الرئيسية؛ بهدف تهدئة الأوضاع، وانخرطت بشكل مباشر (إلى جانب مصر) في جهود إتمام صفقات الهدنة وتبادل الأسرى.

في مجال الأمن البحري، خاصةً مع التطورات الحالية في بحر العرب والبحر الأحمر، تحرص دول الخليج على تعزيز التنسيق المشترك بينها. من غير المحتمل أن تشارك السعودية والإمارات في أيِّ اتفاقيات أمنية تستهدف إيران أو الحوثيين بشكل مباشر؛ نظرًا للإدراك بأن الإجراءات الأمنية والسياسية التي تم تنفيذها في الماضي في هذه المنطقة لم تكن فعَّالة في تحقيق الأمن البحري بشكل كامل.

من المتوقع أن تواصل الدول الخليجية الرئيسية لتقوية علاقاتها العسكرية وتعاونها الدفاعي مع القوى العظمى والموردين الرئيسيين للأسلحة، في ظل توقع استمرار التوترات مع الولايات المتحدة - التي تعتبر الضامن الأمني الأساسي للخليج - بسبب الاختلاف في السياسات والمواقف تجاه القضايا الإقليمية والدولية، ورغبة دول الخليج في بناء قدرات عسكرية محلية قادرة على تحقيق الردع والحفاظ على الأمن القومي[1].

لذا من المتوقع استمرار التهدئة الحذرة في منطقة الخليج بشكل عام خلال عام ٢٠٢٤، مع زيادة التركيز على الاستثمار السياسي والاقتصادي من قِبَلِ القوتيْن الخليجيتيْن الرئيسيتيْن، وهما الإمارات والسعودية، يهدف هذا الاستثمار إلى تسوية الأزمات الإقليمية وبناء مناخ أكثر استقرارًا في منطقة الخليج.

٣. آفاق الدور الإيراني في الإقليم خلال التحديات الراهنة:

يبدو أن إيران حقَّقت خلال عام ٢٠٢٣ تقدُّمًا في بعض القضايا الذي من المحتمل أن يستمر في عام ٢٠٢٤؛ ففي العام المنصرم، ركزت إيران على دبلوماسية الجوار وتعزيز علاقاتها مع دول شرق آسيا، ونجحت من خلالها في كسْر عُزْلتها

[1] أحمد شعيشع، "اتجاهات الأولويات الخليجية في العام الجديد"، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، يناير ٢٠٢٤، متاح على https://ncmes.org/2797/#_ftn1

الإقليمية والدولية من خلال تحسين العلاقات مع السعودية والإمارات، وتعزيز التعاون مع روسيا والصين، رغم ذلك، تظل هناك قضايا معلقة تمثل تحديات للنظام الإيراني في ٢٠٢٤ على الصعيدين الداخلي والخارجي.

على الصعيد الداخلي:

من المتوقع بأن تستمر مشاعر الاستياء الشعبي، خاصَّةً حول قضية الحجاب وتشديد القواعد المتعلقة به، ورغم قمْع التظاهرات، إلا أنه لا يزال هناك غضب شعبي؛ بسبب الأوضاع الاقتصادية الصعبة، ويمكن للحراك الاجتماعي أن يتجدد في أي لحظ.

أما بالنسبة للانتخابات البرلمانية المقرر إجراؤها في شهر مارس القادم، ستكون من بين أهم المحطات السياسية في إيران خلال عام ٢٠٢٤، وهي أول مناسبة تضع الشارع الإيراني وجهًا لوجه مع النظام الإيراني منذ اندلاع الاحتجاجات الشعبية.

ومن المتوقع أن يكون الإقبال الانتخابي منخفضًا؛ بسبب الاستياء الشعبي. يُتوقع أن تكون نسبة التصويت أدنى من تلك التي سُجلت في انتخابات عام ٢٠٢٠، والتي كانت بدورها متدنية بنسبة وصلت إلى ٤٢٪؛ ما يُعدُّ أقل نسبة منذ عام ١٩٧٩، في حين يحاول النظام الإيراني استغلال إجراء الانتخابات لعرْض صورة إيجابية عن قبوله شعبيًّا، يُعدُّ انخفاض الاهتمام بالتصويت دليلًا على استمرار تنامي الغضب الشعبي.[٢]

إلى جانب الانتخابات التشريعية، ستُجرى انتخابات مجلس خبراء القيادة، الذي يضم رجال الدين المتنفذين في السلطة، ويُعدُّ النظر في تسمية خليفة المرشد الإيراني؛ في حال تعذُّر مواصلة مهامه من المهام الأساسية للمجلس، الذي يواجه انتقادات جدية بإهمال مهمة الإشراف على أداء المرشد.

وستحظى انتخابات هذه الفترة بأهمية مضاعفة مقارنة بالسنوات الثماني السابقة؛ نظرًا لاقتراب المرشد الإيراني من عامه الـ٨٥ في أبريل. ويحاول رجال الدين المحسوبون على التيار المعتدل والمحافظ، وغالبيتهم مسؤولون تنفيذيون سابقون، في مقدمتهم؛ الرئيس السابق حسن روحاني، خوْض الانتخابات.

وبعد ترْكه المنصب، لم يحصل روحاني على عضوية مجلس تشخيص مصلحة النظام الذي يختار أعضاءه المرشد الإيراني، ومع ذلك، يطمح روحاني أن يلعب دور علي أكبر هاشمي رفسنجاني، في مجلس خبراء القيادة، عندما لعب دورًا

---

[٢] " سيناريوهات إيران في العام الجديد: انفتاح إقليمي لمواجهة العقوبات"، جريدة الشرق الأوسط، يناير ٢٠٢٤، متاح على https://shorturl.at/egyLZ

مهمًا قبل ٣٥ عامًا، في تولّي خامنئي منصب المرشد.

سيترشح روحاني من محافظة طهران، لكن الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي تجنّب خوْض الانتخابات في العاصمة، وقدم أوراق ترشحه من محافظة خراسان الجنوبية، ويُعدُّ رئيسي إلى جانب حسن خميني المدعوم من التيار الإصلاحي والمعتدل، من بين المرشحين المحتملين لمنصب المرشد.

أما على الصعيد الخارجي:

يبدو أن إيران ستراهن على استمرار سياستها في تحسين العلاقات مع الدول المجاورة وتعزيز التعاون الاقتصادي مع حلفائها؛ في محاولة لتقليل تأثير العقوبات الاقتصادية الأمريكية والأوروبية.

وعلى الصعيد الآخر: من المحتمل أن تستمر إيران والولايات المتحدة في تبادل الرسائل عبْر قنوات الاتصال دون تحقيق اختراق دبلوماسي متعلق بالاتفاق النووي؛ حتى يتم التأكد من نتائج الانتخابات الأمريكية في شهر نوفمبر القادم، وسيعتمد مصير هذه العلاقة أيضًا على المبادرات التي قد تقدمها إدارة جو بايدن.

ومن المرجح أن تواصل إيران عمليات تخصيب اليورانيوم بنِسَبٍ عالية والالتزام بسياستها في التعامُل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية؛ بهدف تجنّب إحالة ملفها إلى مجلس الأمن، ومع ذلك، يبقى تغيير مسارها الحالي نحو تطوير سلاح نووي كواحدٍ من السيناريوهات المفتوحة، في حال قررت إيران الانسحاب من معاهدة حظْر الانتشار النووي والتخلِّي عن الالتزام بالاتفاق النووي.

ومن المتوقع أن تكون للأزمة " الروسية - الأوكرانية " والحرب الإسرائيلية على غزة عوامل تؤثر على المفاوضات النووية والدبلوماسية بين إيران من جهة، والولايات المتحدة وحلفائها الغربيين من جهة أخرى، وتطمح إيران إلى اللعب بدور مماثل للدور الروسي في سوريا، عن طريق محاولة إقناع روسيا بتقديم الدعم للجماعات المسلحة خلال حرب غزة، كوسيلة للردِّ على الدور الأمريكي والأوروبي في هذه الحرب.

بهذا السياق، يمكن أن يكون استمرار الحرب في غزة، بجانب استمرار الأزمة الأوكرانية، عاملًا يخفف الضغط عن إيران في ملفها النووي. ويمكن أيضًا أن يكون له تأثير على جهود ضبْط نشاطات "الحرس الثوري" المتعلقة بتطوير الصواريخ الباليستية والمسيرات، ودعم الجماعات المسلحة، سواء تلك التي تدين بالولاء الأيديولوجي للنظام الإيراني أو الجماعات الحليفة التي تتلقى التمويل وتنسق تحركاتها ضمن النفوذ الإيراني.

بشـكل عام؛ فإن أولويات الأجندة الخارجية لإيران خلال عام ٢٠٢٤، سـتكون حَذِرَةً ومحسـوبةً عن طريق الإبقاء على حافة المواجهة مع أمريكا وإسـرائيل، وممارسـة أقصـى الضـغوط عبْر الجماعات المسلحة، وذلك لتجنّب عواقب الهجمات على القوات الأمريكية، أو تهديد الملاحة البحرية، بما في ذلك المواجهة المباشرة، مع استخدامها ورقة ضغط في المساومات الدبلوماسية.

٤. إطالة أمد الأزمات في البلدان العربية:

لا توجد حتى الآن أيّ مؤشرات تشير إلى أن الصـراعات في (ليبيا، سـوريا، اليمن) ومؤخرًا في (السودان) على وشك الحل أو التسـوية. وبناءً على ذلك، من المرجح أن تسـتمر ديناميات تلك الصـراعات بين الأطراف المتصارعة في هذه البلدان خلال عام ٢٠٢٤، وربما تتصـاعد حدتها؛ ما يشـكل تهديدًا للاسـتقرار الإقليمي، ويدفع ببعض الدول في المنطقة إلى المزيد من الجهد؛ لمحاولة حل هذه النزاعات التي دامت لأكثر من ١١ عامًا.

من المتوقع أن تظل (الأزمة الليبية) دون تقدُّم ملحوظ في المسـتقبل القريب؛ نظرًا لغياب الإرادة السياسية اللازمة للتوصُّل إلى حلٍّ فعليٍّ، الصـراع بين أطراف الشـرق والغرب في ليبيا، وفشـل المبعوث الأممي عبد الله باتيلي في تحريك العملية السياسية، وتأجيل الانتخابات، يشـير كله إلى احتمالية اللجوء إلى خيارات تصادمية بدلًا من حلول توافقية، كما أن الصراع على موارد الهلال النفطي وغياب الدور الفعال للأطراف الدولية؛ بسبب انشغالها بقضايا أُخْرى، يُعقِّدُ الوضع أكثر.

وفي سوريا، ما زالت حالة الجمود السياسي تسـيطر على الوضـع في هذا البلد الذي يعاني من أزمات عديدة على الأصـعدة السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية، هذه الوضـعية دفعت الآلاف من المواطنين في محافظة السـويداء جنوبي سـوريا في منتصـف سـبتمبر ٢٠٢٣، إلى الخروج في احتجاجات؛ تنديدًا بالنظام السوري ومطالبة برحيله؛ ما أعاد إلى الأذهان أحداث عام ٢٠١١، التي لا تنسـى، على الرغم من هدوء التصـعيد العسـكري بين الأطراف المتصـارعة في سوريا، إلا أن الحديث عن تحقيق تسوية سياسية لا يزال بعيدًا؛ حيث يعتبر النظام السـوري المعارضـة كقوى عميلة للخارج، بينما ترفض المعارضـة أن يكون النظـام جزءًا من عمليـة التسـويـة السياسية.

كما من المتوقع بأن تستمر القوات الأمريكية في البقاء في شـمال شـرق سـوريا؛ حيثما تُعزِّزُ واشنطن وجودها هناك؛ لدعم حلفائها من "قوات سـوريا الديمقراطية" (قسـد)، ولضـمان أمن إسـرائيل، وذلك بعدما أعلنت قوات موالية لإيران في سوريا عن استهداف إسـرائيل؛ ردًّا على حربها المسـتمرة في

غزة؛ ما دفع إسرائيل إلى تعزيز انتشارها على الحدود مع سوريا لمواجهة أي هجمات محتملة.

وبخصوص ما يتعلق بمستقبل (الأزمة اليمنية)، تثير الهجمات الأخيرة التي شنَّها الحوثيون على السفن في البحر الأحمر مخاوف بشأن حرية الملاحة والأمن البحري الدولي، وقد تؤدي هجمات الحوثيين إلى تقليص الثقة المهتزة بالفعل في الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة للتوصُّل إلى تسوية سلمية لإنهاء الصراع في اليمن.

في الآونة الأخيرة، حاولت المملكة العربية السعودية أن تنأى بنفسها عن الصراع في اليمن، وبدأت هدنة مع الحوثيين في أبريل ٢٠٢٢، وكثَّفت تعاملها الدبلوماسي مع جماعة الحوثي للتوصُّل إلى اتفاق.

ولكن يكشف التصاعُد الأخير في هجمات الحوثيين عن حقيقة قاسية، قلَّل الكثيرون من أهميتها منذ فترة طويلة، كجزء من "محور المقاومة" الإيراني، يلتزم الحوثيون بأجندة عابرة للحدود الوطنية، ولقد أتاحت الحرب بين إسرائيل وحماس فرصة متجددة لتحقيق ما يعتبرونه وعدًا إلهيًّا، إن قدرتهم على تعطيل الشحن الدولي تعزز شعورهم بالثقة في أنهم يسيرون على الطريق الصحيح.[٣]

إن التوقعات بالنسبة لليمن في عام ٢٠٢٤ قاتمة، وتشير التطورات الأخيرة إلى أن الحوثيين سوف يصعدون عسكريًّا داخل اليمن، إن هجماتهم في البحر الأحمر وضد إسرائيل قد تؤدي إلى فرْض عقوبات وتدخل عسكري دولي؛ ما يؤدي إلى تفاقم معاناة اليمنيين، يبدو طريق اليمن نحو السلام طويلًا ومليئًا بالصعوبات.

وأخيرًا في السودان: فمن المتوقع بأن يكون الوضع مرشحًا لمزيد من الاحتقان خلال عام ٢٠٢٤؛ حيث لا توجد مؤشرات تشير إلى أن الصراع في السودان بين الأطراف المتحاربة سيتجه نحو حلٍّ سريعٍ؛ حيث يرفض كل منهما بتقديم تنازلات من أجل الجلوس على طاولة المفاوضات؛ لذا فمن المحتمل بشكل كبير بأن يتعقد الوضع بشكل أكثر حدة، وذلك بعد أن توجه أعضاء الحكومة وقادة الجيش إلى مدينة بورتسودان في الشرق، وسيطرت قوات الدعم السريع على مناطق في الخرطوم وإقليم دارفور في الغرب، يُشير بعض التحليلات إلى أن السودان قد يشهد نمطًا مشابهًا للصراع في ليبيا؛ حيث تتناحر حكومتان، إحداهما في الشرق والأخرى في الغرب، وتحظى كل منهما بدعم عسكري ودعم دولي وإقليمي.

لذا من الممكن القول: إن عملية التسوية السياسية في هذه البلدان بجانب السودان قد

---

[٣] رضوى الشريف، " قراءة أولية في الضربات الأمريكية البريطانية على اليمن"، يناير ٢٠٢٤، متاح على https://shorturl.at/bxHTY

تحتاج إلى وقت أطول، حتى وإن شـــهدت بعضـها تهدئة ميدانية، قد يستغرق التوصُّل إلى حالة استقرار في تلك البلدان وقتًا أطول من فترة الصـــراع ذاتـه، من المتوقع أن تســـتمر الجهود الإقليمية والدولية لتحقيق التســـوية في الإقليم خلال عام ٢٠٢٤، مع وجود مقاومة من بعض الأطراف المستفيدة من الاقتصـادات المعتمدة على الصـراعات المسلحة في العالم العربي.

في مجمل القول هنا: ســيواجه الشــرق الأوســط في عام ٢٠٢٤ تحديات حقيقية بلا شـك، تتضـمن مواقف متباينة وصـراعات متأزمة واشـــتباكات متفاوتة ينبغي العمل عليها بصـورة مرحلية، وعبر اسـتراتيجية تدريجية؛ حيث أنصـاف الخيارات قد تؤدي إلى تسكين المواقف وليس حلها، كما يجري في أغلـب الأزمـات العربيـة، ومن هـذا المنطلق، تـأتي الحـاجـة إلى إعـادة تـأهيـل مؤســســـات النظام الإقليمي العربي، والتي تــأتي في مقـدمتهـا الجـامعـة العربيـة، ومنظمـاتهـا الإقليميـة خـاصـــــةً مع الدعوة الدولية لإقرار نظام أمني شــرق أوســطي بـديـلٍ عن النظـام العربي مع مواجهـة التحديات الحذرة التي لا تريد بناء علاقات " عربية- عربية " في مواجهة مد الشـــرق الأوسط الجديد، والتي تعيد الولايات المتحدة تقديمه بصورة لافتة؛ ما سيتطلب الحذر في مواجهة ما يجري.

➢ القارة الأفريقية

تعرضت الدول الأفريقية لجُمَّةٍ من الأزمات والتحديات خلال العام المنصرم، تتنوع بين الأزمات السـياسـية وشـرعية الحكم لبعض الدول، وأخرى تتعلق بالصراعات المسلحة والهشـــاشـــة الأمنية وتصـــاعد ظاهرة الإرهاب، فضـلًا عن الأزمات الاقتصـادية وتراجع مؤشـــرات الأمن الغذائي وكذلك الأمن الإنسـانى، ذلك في ضـوء استمرارية التنافس والصراع من القوى الخارجية على موارد ونفوذ القارة؛ وعليه توجد عدد من

العوامل والمتغيرات التي تؤثر على مصير الأزمات والتهديدات المختلفة خلال العام الجديد وتفرض عِبْئًا على عددٍ من الدول وكذلك الشعب الأفريقي.

١. خارطة مستقبل الإرهاب في ضوء التحولات الراهنة في القارة الأفريقية:

تشهد القارة الأفريقية زخمًا فيما يخص نشاط الجماعات الإرهابية التي أصبحت تدافع نحو بؤر جديدة بجانب مناطق الانتشار التي تمددت بها خلال السنوات الماضية، منها ما هو محلى يقتصر نشاطه على دولة واحدة، ومنها ما هو إقليمي يتسع نشاطه لأكثر من دولة، ومنها ما هو عابر للحدود؛ مثل تنظيميْ داعش والقاعدة، وقد أثبتت عدة تنظيمات قدرتها على تحقيق أهدافها وسط حالة التراجع الأمنى، فضلًا عن التحديات الداخلية والخارجية المحيطة بالدول الأفريقية التي تساعد على تطور المشهد العملياتي وما يخلفه من أعداد متزايدة من الوفيات والإصابات الناجمة عن تلك الوقائع الإرهابية الدموية؛ ما يؤثر في نهاية الأمر على خريطة الإرهاب في عام ٢٠٢٤.

➢ بؤر الإرهاب النشطة:

أولًا: منطقة شرق أفريقيا:

تعانى دولتا الصومال وكينيا من خطر حركة "الشباب" التي تسيطر على أجزاء حيوية من الصومال، وتحاول أن تخلق لها بيئة بديلة في الداخل الكيني وسط حالة من التصعيد العملياتي المستمر بين الحركة والجيش الصومالي، وفقًا لاستراتيجية مكافحة الإرهاب التي أطلقها الرئيس (حسن شيخ محمود) ضد معاقل الحركة في الصومال لاسيما في ولايتي "هرشبيلى" و"جالمودوغ" لطرد الحركة من كافة أنحاء البلاد التي بدأت مرحلتها الثانية، خاصة مع قرار رفع حظْر السلاح عن الصومال وتمديد بعثة "أتميس"، وما كان للحركة أن تتبنَّى أنماطًا مختلفةً لعملياتها بجانب محاولات تطورها وتغيُّر استراتيجياتها في ضوء الدعم الكبير التي تحصل عليه من الشبكات الإرهابية الدولية.

ثانيًا: منطقة غرب أفريقيا:

أما الزخم الأكبر من وتيرة العمليات الإرهابية من نصيب منطقة غرب أفريقيا، خاصة في منطقة المثلث الحدودي؛ حيث مالي والنيجر وبوركينا فاسو ، تلك البؤرة الملتهبة بالتأجيج الأمني في ظل تركز تنظيمي داعش ولاية الصحراء الكبرى وجماعة نصرة الإسلام والمسلمين الموالية لتنظيم القاعدة، مستغلةً حالة التوتر السياسي والأمني في تلك المنطقة المصحوب بتوالي الانقلابات، خاصة انقلاب النيجر الأخير والاضطراب الأمني المصاحب له، بجانب عودة القلق المصاحب للأزواد في مالي واحتمالية التنسيق بينهم وبين نصرة الإسلام والمسلمين المتركزة في مدينة تمبكتو، إضافةً إلى عدم قدرة النظام العسكري في بوركينا فاسو على الصمود في مواجهة

التنظيمات، لا سيما داعش ولاية الصحراء الكبرى.

وبالنظر إلى منطقة حوض بحيرة تشاد، سنجد استمرارية التهديدات الإرهابية في نيجيريا وارتفاع معدل العمليات الدموية من جانب تنظيمي بوكو حرام وداعش ولاية غرب أفريقيا، وإن كانت الغلبة في أواخر العام الماضي كانت للأخير ولم تسلم الكاميرون المجاورة كذلك من ويلات تلك الهجمات. ولم تسلم البلدان الساحلية على طول خليج غينيا التي شهدت قدر من الاستقرار النسبي، من النشاط الإرهابي الذي وسع خلال العام بؤر تواجده في غرب أفريقيا؛ ليشمل دول خليج غينيا "بنين/توجو/ ساحل العاج/ غانا" بدافع توسيع النشاط العملياتي، والبحث عن موارد للتمويل كذلك؛ للاستفادة من الامتداد الجغرافي للحدود وقدرتها على السيطرة على ممرات التهريب، فضلًا عن استغلالها لأزمات تلك الدول.

ثالثًا: منطقة وسط أفريقيا:

يواصل تنظيم داعش تمويله للفرع المحلى في الكونغو الديمقراطية المعروف بولاية وسط أفريقيا، الذي تكون بعد مبايعة "القوات الديمقراطية المتحالفة"، وذلك عبْر شبكة الآليات التي تمر من خلال الصومال وكينيا وأوغندا، متخذًا منطقتيْ "كيفو الشمالية، وإيتورى" على طول حدود "الكونغو" مع "رواندا وأوغندا" قاعدة له، ويسعى مؤخرًا لتوسيع عملياته في المنطقة خارج قواعده المركزية، مُركِّزًا على استهداف المدنيين المسيحيين.

رابعًا: منطقة جنوب أفريقيا:

يظهر النشاط العملياتي في تلك المنطقة في موزمبيق؛ حيث الفرع المحلى لتنظيم داعش المعروف بولاية موزمبيق المكون من جانب ميليشيا مسلحة تعرف بأهل السنة والجماعة، ومتخذة منطقة كابو ديلغادو في الشمال قاعدة لها، ويحاول التنظيم الاستيلاء على مساحات واسعة في المنطقة، فضلًا عن التوسُّع في تكتيكاته الميدانية ضد المدنيين والقوات المسلحة الموزمبيقية.

➢ مبررات تعاظم الخطر الإرهابي:

شهد العام المايى عدة تحوُّلات في القارة أثرت بدورها على السياقات السياسية والأمنية وكذلك الاقتصادية، وألقت بظلالها على المسار المستقبلي للقارة في العام الجديد ولعل أبرز تلك التغيرات والتحديات ما يلي:

- **عودة الانقلابات العسكرية:** يزيد انقلاب النيجر الذي شهده العام الماضي من التهديدات الأمنية التي تلاحق منطقة غرب أفريقيا بعد انقلابات مالي وبوركينا فاسو، وتولِّي المجلس العسكري للحكم، تلك التحولات المفاجئة تُزيد من عدم الاستقرار السياسي وتغير ديناميكات مكافحة الإرهاب في تلك المنطقة المتوهجة بالهجمات الدموية العنيفة؛ ما يمنح الفرصة للعناصر

الإرهابية بعدد من الاحتمالات المستقبلية؛ ليبرز أهمها في استئناف أنشطتها، وإعادة التمركز على الحدود وشنّ هجمات بالداخل والدخول في مواجهات تصادمية.

- **إنهاء مهام البعثات الأممية والإقليمية:** شهدت عدة دول انسحاب البعثات الأممية منها؛ مثل مالي، وانسحاب بعثة "مينوسما"، فضلًا عن بعثة "اتميس " في الصومال التي تم تمديدها لشهرين؛ لمساعدة الحكومة الصومالية في حربها ضد الإرهاب، في مقابل خروج بعض الدول من التحالفات الأمنية الإقليمية، مثل؛ انسحاب النيجر وبوركينا فاسو هذا العام من مجموعة الساحل الخمس G5، وقد سبقتها مالي عام ٢٠٢٢، تؤثر تلك التغيرات على استراتيجيات مكافحة الإرهاب والبعد عن التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية، ويبدو انعكاس ذلك على توقيع المجالس العسكرية لكل من النيجر ومالى وبوركينا فاسو ، تحالف الدفاع المشترك في سبتمبر الماضي المعروف بتحالف "ليبتاكو- غورما".
- **تغيرات القوى الدولية في المنطقة:** جاء الخروج الفرنسي من النيجر وما سبقه من مالي وبوركينا فاسو للإشارة إلى تحولات الدور للقوى الفاعلة في المنطقة منذ عقود من الزمن، خاصة مع فتح الباب أمام النفوذ الروسي المتزايد كبديل للحلفاء الغربيين ومصدر للدعم السياسي والعسكري والاقتصادي، وذلك في ظل التنافس الجيوسياسي بين القوى الدولية الفاعلة على موارد المنطقة، لا سيما أنها تتمتع بكميات كبيرة من الطاقة المتجددة والموارد الطبيعية؛ لذلك تحاول القوى التمسُّك بسلاح مكافحة التهديدات الأمنية كذريعة للبقاء في القارة والتمتع بمواردها وامكانياتها الغير محدودة.
- **سيطرة التنظيمات على الموارد الطبيعية:** استغلت التنظيمات الإرهابية؛ مثل داعش وولايتها المتعددة في مناطق القارة وسيطرت على مناجم للذهب والموانئ، في دول مثل موزمبيق ومالي وبوركينا فاسو والنيجر والصومال خلال العام الماضي، ولم يقتصر الصراع للحصول على تلك الموارد مع القوات الداخلية لتلك الدول، وإنما امتد الصراع والاشتباكات بين الجماعات وبعضها البعض، ولعل أبرز التنظيمات مع داعش هو تنظيم نصرة الإسلام والمسلمين. وطبقًا لتصريح منظمة الأزمات الدولية المعنية بتقييم الأزمات للحكومات والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، أكدت أن الجماعات المسلحة في أفريقيا تستولي على مواقع التنقيب عن الذهب منذ عام ٢٠١٦ في تلك المناطق التي تكون سيطرة الدولة ضعيفة أو غائبة.

➢ رؤية مغايرة للمستقبل الإرهابي في القارة:

في ظل التحديات التي تفرضها أزمات المنطقة والصراع المتجدد وحالة عدم الاستقرار الأمني والسياسي في عدد من الدول، يرجح تصعيد العمليات المتطرفة والسيطرة على بعض المناطق واتخاذها كقواعد جديدة لها، خاصة في منطقة الساحل والصحراء؛ بفعل تنظيم داعش وولايته والقاعدة من خلال تنظيم نصرة الإسلام المسلمين، لا سيما ضد القوات الأمنية والمجموعات الخاصة بروسيا في منطقة الساحل، وذلك مع الخروج الدولي لعدة دول كبرى وكذلك الخروج من التنظيمات الإقليمية، واستغلال الحكم المتدهور الغير شرعي لدول الساحل والمناطق الغير خاضعة للسيطرة، وفي ضوء الحدود الغير آمنة سهلة الاختراق سوف تتزايد العلاقات بين الجماعات الإرهابية وجماعات الجريمة المنظمة لزيادة عمليات التهريب والتجارة غير المشروعة؛ من أجل تقديم الدعم والإمداد بالأموال والسلاح وتعبئة الموارد، والقدرة على التعبئة البشرية واستقطاب عناصر جديدة، بالانتقال إلى منطقة الوسط؛ حيث جمهورية الكونغو، يستمر نشاط الولايات المرتبطة بتنظيم داعش، لا سيما مع اعتبار تنظيم داعش فرع أفريقيا الوسطى أكثر فروع التنظيم استهدافًا للمدنيين، خاصة المسيحيين وخطر الأمر في نشر مبدأ الصراعات الطائفية والقتل على أساس الهوية الدينية، وأخيرًا الجنوب الأفريقي؛ حيث موزمبيق الذي يلعب فيها داعش دورً ا لتصاعد التهديدات الأمنية في البلاد، ينعكس بدوره على الأمن الإقليمي ويهدد جنوب أفريقيا.

وبالنظر إلى منطقة الشرق الأفريقي سيستمر تهديد الحركة لجهود الحكومة الصومالية وكذلك المجتمع الدولي، في ظل العمليات المتبادلة مع الحركة في كلٍّ من الصومال وكينيا والقوات الصومالية، خاصة مع قُرْب خروج قوات "أتميس" من الصومال، ومن ثم سيتعلق مصير الحرب الشاملة في الداخل الصومالي على صمود القوات الصومالية في حربها وقدرتها على تطوير قدراتها القتالية ومنظومتها التسليحية، وتفادي الأزمات الداخلية العاصفة بمقومات البلاد لتحييد تمركز وانتشار الجماعات الإرهابية، وكذلك تدبير بدائل أمنية بعد خروج القوات الأممية.

٢. رؤية استشرافية للانقلابات العسكرية في أفريقيا:

في ظل حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني على خلفية الانقلابات العسكرية التي تقع في أفريقيا بين الحين والآخر، وبالنظر إلى طبيعة هذه الانقلابات، نجد أن هناك مسارِيْن، يمكن أن يحكمان المشهد خلال الفترة المقبلة، فإما انحسار المد الجزْري لانقلابي النيجر والجابون، وخوْض مرحلة انتقالية جديدة، أو استمرار

مسلسل الاضطرابات وانعدام الاستقرار مضاف للحالة الراهنة في منطقة الساحل الأفريقي؛ ما سيشكل تصعيدًا جديدًا للتحديات الأمنية لدول شمال أفريقيا، على الصعيد الآخر ؛ تشير بعض المؤشرات إلى احتمالية اندلاع انقلابات أُخرى في القارة خلال الفترة المقبلة؛ استنادًا لحزمة من العوامل التي ستدفع إلى ذلك.

➢ مستقبل الانقلابات الحالية في أفريقيا "النيجر والجابون":

– النيجر:

بعد الإعلان عن خطة القادة العسكريين لاستعادة الحكم الديمقراطي عبر تقديمها إلى جماعة الإيكواس؛ لإبداء الموافقة عليها، يمكننا الحديث عن احتمالية التوصل لحوار وطني، يليه الدعوة إلى مرحلة انتقالية تنتهي بتسليم السلطة لحكومة جديدة وتنحي القيادة العسكرية عن الحكم، على اعتبار أن ذلك هو الخيار الأمثل خلال هذه الفترة على وجه التحديد، وبالتالي السعي نحو اتخاذ خطوات واضحة تقود إلى وضْع دستور جديد، ثم إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية، مع الوضع في الحسبان، أنه بشكل كبير قد يكون للسلطة العسكرية اليد العليا المتحكمة في مسار هذه العملية بالكامل، وعلى أية حال، فإن النيجر لن تصمد كثيرًا أمام حالة الشغور الرئاسي الذي تعاني منه، فعاجلًا أم أجلًا ستنقضي هذه الأزمة، وستعود الأوضاع مثلما كانت عليه.

– الجابون:

يتوقف مستقبل ليبرفيل على مدى نجاح أو فشل الحكام الجُدُد في إدارة مرحلة انتقالية نزيهة وحاسمة تنتزع جذور الأزمة التي تعاني منها البلاد، وتقودها نحو عصر جديد، وقد تتعثر الفترة الانتقالية في الجابون؛ في ظل التنافس الروسي الغربي في أفريقيا، فربما يقوم المجلس العسكري الجديد بتعزيز التقارب مع روسيا، لا سيما في ظل حالة الحنق الشديد ضد الوجود الفرنسي في القارة، وبتتبع مسار المصالح الغربية في البلاد، نجد أن الغرب لن يقف مكتوفي الأيدي في ظل هذه المحاولات، وبالتالي سعت القوى الغربية للحيلولة دون حدوث تقارب بين المجلس العسكري وروسيا، وفي هذا الصدد، تبرز مدى ضبابية المشهد في الجابون، الذي تعرقل مساعيه محاولات التوغل الأجنبي في البلاد، بما قد يؤدي إلى تصاعد حدة التوترات السياسية، ومن ثم حدوث انقلابات عسكرية مضادة؛ وعليه فالتنبؤ بمسار الوضع في ليبرفيل خلال الفترة المقبلة يشوبه بعض الغموض، يتوقف على مدى الإرادة الجادة لقادة الانقلاب الجُدُد في إحداث تغيير ملموس في البلاد.

➢ دول مرشحة للانقلاب:

على خلفية عدوى الانقلابات العسكرية التي تعاني منها أفريقيا حاليًا، فإن العديد من الدول الأفريقية قامت باتخاذ حزمة من الإجراءات الاستباقية؛ تحسبًا لتكرار تجربة

النيجر والجابون، والتي دقت ناقوس الخطر لدى كتلة كبيرة من الزعماء، وكانت بمثابة جرس إنذار لهم، جعلتهم يتحسسون مواضعهم؛ خاصةً بسبب التداعيات الوخيمة التي نجمت عنها، فسادت حالة من عدم اليقين والتخوُّف من تفشِّي هذه العدوى، وما إن تدارك عددٌ من القادة خطورة الأمر حتى بادروا باتخاذ إجراءات سريعة لحماية أنظمتهم، وأبرز هذه الدول (الكاميرون ورواندا وسيراليون وغينيا بيساو)، فضلًا عن (زيمبابوي وتشاد).

ومن ثم؛ يمكن القول: بأن جُلّ المؤشرات، تنبئ بأن ظاهرة الانقلابات العسكرية في أفريقيا، مرشحة للتنامي، فمن الممكن تكرار الانقلابات في بعض الدول، التي شهدت انقلابات عسكرية مؤخرًا، وتحكمها أنظمة عسكرية انتقالية؛ واستنادًا إلى الخبرة الأفريقية، فإن معالجة أسباب تنامي ظاهرة الانقلابات العسكرية، قد لا تكون ميسورة أو مرغوبة من الأنظمة الحاكمة التقليدية الحالية، وحتى لو توافرت الإرادة السياسية، والمقومات المادية، للتخلُّص من هذه الأسباب أو الحد منها؛ فالأمر لن يتم بين عشية وضحاها، بل يحتاج إلى مزيد من الوقت، على قدْر تجذُّر وترسُّخ الأسباب في المجتمعات الأفريقية؛ ذلك بأن معالجة هذه الأسباب، تستوجب تغييرًا جذريًّا في الثقافة المجتمعية الأفريقية، وبخاصة في الثقافة السياسية، لدى النُّخب والجماهير على حدٍّ سواء.

٣. ملامح الدور الروسي في أفريقيا:

تستمر الأهداف الروسية نحو توسيع رقعة حضورها في جميع أنحاء العالم خلال ٢٠٢٤م، ولا سيما تعزيز تواجدها في القارة الأفريقية، وفي هذا الصدد، تصاعدت الأنباء حول مشروع إنشاء (فيلق أفريقيا) الذي تنوي روسيا تشكيله مع قدوم منتصف العام الجاري؛ ليكون بديلاً عن قوات فاجنر؛ ما يعني اتساع النفوذ الروسي داخل القارة السمراء، من خلال تعزيز حضورها العسكري وإعطائه صفة رسمية في مواجهة النفوذ الغربي، وسوف يتواجد هذا الفيلق في خمس دول أفريقية وهم (بوركينا فاسو ومالي وجمهورية أفريقيا الوسطى والنيجر وليبيا)، ومن ثم سيكون الفيلق تابعًا لوزارة الدفاع الروسية بصورة مباشرة، ويتولى وزير الدفاع الروسي (يونس بك يفكيروف) مسؤولية الإشراف عليه، وقد تعددت زياراته للقارة خلال النصف الثاني من عام ٢٠٢٣، وقد سادت أنباء حول الربط بين مشروع فيلق أفريقيا والجولات التي قام بها (يفكيروف) في غرب أفريقيا وبين قرار بوركينا فاسو ومالي والنيجر حول إنشاء التحالف العسكري لدول الساحل الذي لا يمكن الحديث عنه دون أن يتم التنسيق مع الجانب الروسي.

ويسعى الفيلق الروسي إلى مواجهة النفوذ الغربي في القارة السمراء، فضلًا عن أنه لا يشبه الشركات الأمنية الغربية والآسيوية التي كانت تعمل في أفريقيا، وقد سادت

معتقدات حول عدم اقتصـــاره على التدريب والأمن فقط بل قدرتـه على أداء العمليات العســـكريـة؛ حيـث يتجـه الفيلق الأفريقي الروسـي إلى إجراء عمليات عسكرية داخل القـارة الأفريقيـة على نطـاق واســـع لـدعم الدول التي تســـعى إلى التخلُّص نهائيًا من التبعية الاستعمارية، ومن ثم الحصول على السـيادة الكاملة، فتعاون الدول الأفريقية مع الجانب الروســـي ســـيكون له تأثير إيجابي للكثير من الدول الأفريقية، وبالتالي سيكون من غير الصـــحيح التخلِّي عن إرْث ذلك التعاون، وفي هذا الصـــدد، تعددت الآراء حول ضـــرورة بذْل الجهود للحفاظ على اســتمرارية التعاون بين الجانبين الروســي والأفريقي.

➢ ما هو مستقبل الفيلق الروسي داخل القارة الأفريقية؟

من المرجح أن يشـهد الدور الروسـي تناميًا في الفترات المقبلة وتحديدًا بعد إنشاء الفيلق الروســـي في أفريقيا، لكن من المحتمل أن تكون وتيرة هـذا التنـامي بطيئـة وغير مستقرة؛ نظرًا للضغوط التي تمارسها الدول الغربية على دول القارة؛ للحدِّ من التعاون العسـكري مع الجانب الروسـي، بالإضـافة إلى حالة الاضطراب والهشاشة التي تعاني منها دول القارة.

ومن المحتمل أن يحتل الفيلق الروســـي داخل أفريقيا محل الشـــركات العســـكرية الخاصـــة التابعة للدول الغربية، وســـوف يعتمـد عليـه الكثير من حكـام الـدول الأفريقيـة، خـاصـــــةً بعـد تراجع النفوذ الفرنســـي داخل العديد من دول القارة، فضـــلًا عن حماية مناجم الذهب والألماس وتدريب عناصـــر الجيش وقوات الأمن، فيبدو أن النهج الروســـي في اســـتخدام الشـــركات العســـكرية الخاصـــة خلال السـنوات الأخيرة؛ جاء انعكاسًا للدروس المسـتفادة من عمليات الانتشـار السـابقة وللسياسات التوسعية المتزايدة، إضافةً إلى الرغبة في تحقيق مكاســـب اقتصـــادية وجيوسياسية وعسكرية.

لا يزال المشـهد غامضًـا بشـأن هيكل الفيلق الروســـي، ولكن من المؤكد أن روســـيا لن تتخلَّى عن نموذج الشركات الأمنية، في ظل المكتسبات السياسية والاقتصادية الكبيرة، وقد أشارت بعض التقديرات الغربية إلى أن بؤر التوتر الرئيســـية داخل أفريقيا؛ مثل جمهورية أفريقيا الوسطى والنيجر وبوركينا فاسـو والسـودان، تعتبر أن روسـيا لا تزال تشـكل ضـامنًا أمنيًّا مهمًّا وشـريكًا عسـكريًّا موثوقًا به بالنســـبة لتلك الدول، وكثيرًا ما تنظر الـدول الأفريقيـة إلى الشـــركـات العســـكرية باعتبارها ممثلًا عن الحكومة

الروسية؛ استنادًا للدعم الذي تقدمه روسيا للأنظمة القائمة في هذه الدول؛ لكي تضمن استمراريتها، والتي تبدو أكثر جاذبية، مقارنة بأيِّ مكاسب مُحتملة يمكن أن تتمخض عن اتفاقيات التعاون التي تقدمها الدول الغربية.

٤. رؤية استشرافية لمستقبل النفوذ الصيني بالقارة الأفريقية:

شهدت السنوات الأخيرة حضورًا متزايدًا للصين في القارة الأفريقية بشكل عام، وفي منطقة القرن الأفريقي بشكل خاص، لا سيما بعد تأسيس المنتدى "الصيني - الأفريقي"، وإطلاق مبادرة الحزام والطريق في عام ٢٠١٣م، التي تركز على المناطق الاستراتيجية برًا وبحرًا؛ لتمثل حلقة وصل بين الصين وبقية دول آسيا، مرورًا بالقارة الأفريقية ثم قارة أوروبا.

واستطاعت الصين أن توسع علاقاتها وتعزز حضورها في القارة الأفريقية، بالتزامن مع وجود تغيرات مهمة في سياسة الصين الخارجية التي بدأت تبتعد عن التوتر، وأخذت تنخرط في المشهد السياسي والعسكري والأمني؛ لتصل إلى إنشاء قاعدة عسكرية في جيبوتي في عام ٢٠١٧م؛ الأمر الذي يمهد لانتشار أساطيلها البحرية بالقرب من السواحل الصومالية وخليج عدن والبحر الأحمر وهذه الخطوات الصينية الحثيثة في الإقليم للانتقال من الاقتصاد إلى دروب السياسة.

➢ تعزيز النفوذ الصيني من خلال الشركات الأمنية:

تعتبر الصين شركات الأمن الخاصة من الأدوات الرئيسية التي تعتمد عليها من أجل إثبات نفوذها؛ إذ تعمل الصين في بلدان أفريقيا على تجربة هذا النموذج، من أجل حماية أصولها وتعزيز وجودها في القارة واستخدمت الصين الشركات الأمنية من أجل توفير حراس مسلحين من أجل حماية صناعة الشحن من القراصنة وتقديم خدمات الاستجابة للاختطاف والفدية خاصة في أنحاء منطقة القرن الأفريقي، ومن أبرز الشركات الأمنية الصينية في أفريقيا مجموعة خدمات الحدود (FSG) وهي شركة أمنية خاصة، مدرجة في هونغ كونغ، وتركز بشكل خاص على العمليات في أفريقيا، شركة (DeWe): تأسست عام ٢٠١١م، وقامت الشركة بعمليات في أفريقيا منذ عام ٢٠١٣م، ومن الواضح أن الصين في الفترة المقبلة لن تعتمد فقط على الجانب الاقتصادي في علاقاتها مع الدول الأفريقية، بل تخطط لتواجد طويل الأمد في أفريقيا من خلال تأسيس شراكات أمنية؛ هدفها حماية مصالحها الاقتصادية، ومن المحتمل أن تنخرط في العديد من العمليات

العسكرية في أفريقيا، خاصَّةً بعد تراجع النفوذ الفرنسي في القارة.

➢ القواعد العسكرية لتوطيد النفوذ الصيني في أفريقيا:

افتتحت الصين أول قاعدة عسكرية لها خارج البلاد في جيبوتي في عام ٢٠١٧م، وتُعدُّ هذه القاعدة بمثابة مِرْفقٍ بحريٍّ لدعم عمليات مكافحة القرصنة، وحماية الأصول الخارجية للصين، وتسهيل مهمة إخلاء الرعايا الصينيين في مختلف مواقف الأزمات، وقد حققت هذه القاعدة نفاذًا بحريًّا صينيًّا غير مباشر للمحيط الهندي، وتعتبر بمثابة فرصة ذهبية للاستثمار الصيني في الخارج وللمصالح الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ومن شأن وجود قاعدة صينية في جيبوتي أن يتيح زيادة التجارة عبر خليج عدن والبحر الأحمر، ومنذ افتتاح هذه القاعدة، فإن ثمة توترًا متزايدًا قائمًا بين واشنطن وبكين بشأن اتهام الأخيرة لعناصر القاعدة باستخدام الليزر؛ للتأثير على رؤية الطيارين الأمريكيين، وكذا وجود ثمة إدراكًا بأن تأسيس القاعدة العسكرية الصينية في جيبوتي سيكون بمثابة الخطوة الأولى لتأسيس شبكة من القواعد العسكرية الأخرى وأساس لخلْق قدرة الانتشار الاستراتيجي كجزءٍ من تعزيز النمو التدريجي للقوة البحرية للصين في المحيط الهندي.

ومن الواضح أن الصين لن تكتفي الصين بذلك، فقد كشفت تقارير استخباراتية أمريكية عن رغبة الصين في إنشاء قاعدة عسكرية في غينيا الاستوائية عبر ميناء Bata؛ ما يمنح بكين أول تواجد بحري دائم لها في المحيط الأطلسي من خلال القارة الأفريقية؛ ما يزيد من احتمالية امتلاك السفن الحربية الصينية القدرة على إعادة التسليح وإجراء أعمال الصيانة مقابل الساحل الشرقي للولايات المتحدة الأمريكية.

وفي الواقع، ليس هذا مفاجئا؛ فالصين تريد إقامة وجود بحري دائم في المحيط الأطلس؛ فتوطيد بكين لهيكلية أمنية سيؤدي بلا شك إنشائها على المدى الطوي؛ل مثل قاعدتها العسكرية الموجودة في جيبوتي، وتهدف الصين بذلك إلى أن تكون القارة الأفريقية نفسها بمثابة قاعدة أمامية لبكين؛ من أجل إظهار قوتها مباشرة بالقرب من أمريكا الشمالية وأوروبا؛ ما يعكس نية الصين الاستراتيجية، والتي تتمثل في تطويق الولايات المتحدة الأمريكية، فوجود قاعدة صينية في المحيط الأطلسي، من الممكن أن تلعب دورًا هامًا في قطع وصول واشنطن إلى الموارد الاستراتيجية من الأفارقة؛ فذلك يجعل البحرية الصينية تتجول صعودًا وهبوطًا على ساحل المحيط الأطلسي لأفريقيا.

وعليه؛ تتجه الصين إلى عسكرة نفوذها في القارة الأفريقية وتوطيد وتطوير قدراتها العسكرية؛ حتى تتجاوز مرحلة تجارة السلاح لتصل إلى مرحلة إقامة القواعد الجديدة؛ ما يؤدي إلى تحويل ديناميكيات

القوة العالمية وتقويض الهيمنة الأمريكية، وربما يضع أوروبا على هامش الشؤون الدولية، ومن المعروف أن الصين لا تتخذ أي قرارات دون موافقة من القيادة السياسية العليا، ولهذا السبب سوف يتم النظر إلى الشركات الأمنية الخاصة على أنها امتداد للدولة الصينية أو جيش التحرير الشعبي، وليست كيانات خاصة، وسوف يشكل ذلك تهديدًا للغرب.

٥. مستقبل المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (ECOWAS):

➢ مستقبل التنمية الاقتصادية للإيكواس انطلاقًا من رؤية ٢٠٥٠:

هناك خمس ركائز تستند إليها رؤية ٢٠٥٠م، الخاصة بالمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الإيكواس)، ويمكن تناول تلك الركائز على النحو الآتي:

- **تحقيق الأمن والسلم:** يعد جعل منطقة غرب أفريقيا منطقة آمنة بمثابة ضرورة للتنمية، في ظل ما تواجه من تهديدات الأمنية؛ بهدف تعزيز الأمن والسلم في منطقة غرب أفريقيا، خاصَّةً من خلال المبادرات المحلية وتنفيذ السياسات المناسبة.
- **الحفاظ على سيادة القانون:** من أجل إنشاء منطقة تسودها دعائم الديمقراطية والقانون بحلول عام ٢٠٥٠م، هناك ضرورة لإنشاء مؤسسات قوية تعمل بشكل سليم؛ لضمان احترام الحقوق والحريات الأساسية وتعزيز الحكم الديمقراطي، إضافةً إلى القضاء على كافة أشكال التمييز.
- **ضمان التنمية المستدامة:** تقوم هذه الركيزة على تحسين الظروف المعيشية للسكان والتحوُّل الهيكلي للاقتصادات، وذلك من خلال رقمنة الاقتصاد وريادة الأعمال والعلوم والتكنولوجيا، فضلًا عن هيكلة الاستثمارات في قطاعات النمو؛ بهدف تطوير إدارة الموارد البشرية وتعزيز قدرة المنطقة لمواجهة التغيرات المناخية.
- **تحقيق التكامل الاقتصادي:** لا يتضمن التكامل الاقتصادي حرية تنقل الأفراد والبضائع فقط، بل يشمل أيضًا تكامل التجارة والسوق، إضافةً إلى تحقيق الاتحاد الاقتصادي والنقدي؛ ما قد يساهم في تعزيز عملية التكامل بين الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومنطقة التجارة الحرة في القارة الأفريقية، ومن هذا المنطلق، هناك ضرورة لتعزيز سلاسل القيمة وتطوير البُنَى التحتية.

- **تعزيز الإدماج الاجتماعي:** تعمل هذه الركيزة على وضْـــع مواطني غرب أفريقيـا في صـــميم التنميـة وعمليـة التكـامـل، وذلـك من خلال مواجهة التحديات المتعلقة بالتماسـك الاجتمــاعي بين الشـــعوب وخلْق ظروف الانتمــاء؛ بـهـدف تعزيز الهوية الثقافية حول القيم المشتركة.

➢ الدور المســتقبلي للإيكواس في ظـل الـمـتـغـيـرات الـدولـيـة المعاصرة:

تؤثر حـالـة النظـام الـدولي على فـاعليـة التجمعات الاقتصـــادية الأفريقية؛ نظرًا لأن الهيمنة القطبية توفر اســتقرارًا للأوضـــاع الإقليمية المنعكســـة على تلك التجمعات؛ إذ تتســـم التفاعلات في هذا الســـياق، بالتبعية للقطب القائد للنظام الدولي، ولكن في حالة التنافس والصـراع وتوافر إرهاصـات لنظام دولي يتســـم بـالتعـدديـة القطبيـة قـد تحـدث أزمات مرحلية على كافة الأصـعدة الإقليمية ومنهـا التجمعـات الاقتصـــاديـة في القـارة الأفريقية، ومن هذا المنطلق، تواجه منظمة الإيكواس تهـديـدات مترتبـة على متغيرات النظام الدولي وطبيعة الصــراع الراهن بين الشـــرق والغرب، والـذي بـدأ بـالحرب " الروســـية - الأوكرانية " وامتد إلى القارة الأفريقيـة من خلال النيجر، وقـد يمتـد إلى دول الســاحل الأفريقي خلال الفترة القادمة، وبرزت عدم فعـالية المنظمـة خلال انقلاب النيجر؛ إذ أخفقـت في إحراز تقـدم مع المجلس العسـكري، وفي التوصـل إلى حل دبلومـاســـي للأزمـة التي أعقبت الانقلاب، وكشـفت بوضـوح عن مدى هشـاشـتها وضعفها.

قد لا تتمتع إيكواس بالفاعلية التي مارسـتها ســـابقًا؛ نظرًا لتراجع الهيمنة الغربية على النظـام الدولي؛ مـا ينعكس على وضـــعية فرنســـا ويجعل قدرتها على تعزيز دور المجموعة العسكرية لخدمة أهدافها محدودة، كمـا قـد تواجـه الإيكواس تحـديـات؛ جرَّاء تراجع النفوذ الفرنســي في القارة الأفريقية؛ إذ يجد الفاعلون الإقليميون مســـاندةً ودعمًا من قِبَلِ المعســـكر الشـــرقي (الصـــين - روسيا)؛ ما يساهم في تنويع خياراتهم سواء السـياسـية أو العسـكرية، ويجعل الإيكواس تفقد قدرتها على مواجهة السلطات الانقلابية في دول غرب أفريقيا.

في مجمل القول هنا:

تلقى التوقعات الخاصة بخارطة مستقبل الإرهاب بظلالها نحو الخطر والتمدد؛ لخلْق مساحات آمنة خاصة في ظل الهزائم المتنوعة في عدة مناطق خارج القارة، وما يترتب عليه من تداعيات جمَّة على الأمن الإقليمي؛ الأمر الذي يصعب من المقاربات الإقليمية والدولية لمواجهة الإرهاب في أفريقيا خلال العام الحالي، كما يتوقع احتمالات تكرار الانقلابات العسكرية في بعض الدول خاصة مع التراجع في معالجة الأسباب الجوهرية داخل المجتمع الأفريقي، التي تؤدي إلى تفاقم تلك الظاهرة، بينما يحتمل استمرار نهج مجموعة الإيكواس في منطقة غرب أفريقيا، ومن ثم قد لا تتمكن من تحقيق رؤية ٢٠٥٠ الخاصة بالمجموعة بفعالية؛ لأنها قد تحتاج إلى دور أقوى من الذي تؤديه حاليًا في ظل ما تواجهه دول منطقة غرب أفريقيا من أزمات وانقلابات، ولكن على الرغم من ذلك، قد تتمكن من تحقيق بعض من أهداف هذه الرؤية؛ إذ قد تتطور سواء على الصعيد الاقتصادي أو الاجتماعي، في حين قد يشهد المستقبل القريب تناميًا كبيرًا للنفوذ الصيني في القارة الأفريقية، خاصَّةً بعد تراجع النفوذ الفرنسي للتوغُّل في القارة الأفريقية، والمضي قُدُمًا في سبيل تغطية استثماراتها ومبادلاتها الاقتصادية والتجارية مع القارة السمراء بغطاء عسكري حمائي بثنائية القواعد ومبيعات السلاح، وبالنسبة للدور الروسي وإشكالية الفيلق الروسي في مقابل الشركات الأمنية المتواجدة التي من غير المتوقع تخلى روسيا عنها، لا سيما في إطار المكاسب التي تجنيها من الانتشار الواسع داخل القارة، والرغبة في تحقيق المزيد من السياسات التوسعية في ظل التغيرات الدولية.

المحور الثالث: محددات السياسة الخارجية المصرية تجاه الإقليم وتجاه التغيرات الدولية في العام الجديد

تأثرت البيئة الاستراتيجية المصرية بتغيرات كبيرة على المستويْن الإقليمي والدولي، والتي لا يزال بعضها يتفاعل حتى اللحظة الحالية؛ ما يشكل تحديًا لأي دولة في المنطقة، وخاصة الدول المركزية التي تسهم في تشكيل نمط التفاعلات في هذه المنطقة.

ورغم تلك التحديات، فإن السياسة الخارجية المصرية نجحت في التعامل معها؛ نظرًا لارتباطها في مسيرتها التي تمتد لمائة عام بعدد من الدعائم والمرتكزات؛ ما جعلها مصدرًا للثقة من قِبَلِ جميع الأطراف والدوائر، خاصةً مع تفاقم العديد من الأزمات المتشابكة، التي ألقت بظلالها على شكل وطبيعة التفاعلات الإقليمية والدولية، **ومن بين أبرز تلك الدعائم والمرتكزات:**

١. أن الدبلوماسية المصرية تمارس سياستها انطلاقًا وارتكازًا على ميراثها التاريخي؛ لتحقيق الأمن والاستقرار وتعزيز السلم على الصعيديْن الإقليمي والدولي، مؤكدةً من خلال تفاعلها مع العديد من التحديات، على قوتها وصلابة موقفها ومبرراتها القانونية، كما أن جميع هذه الجوانب هي نتاج لمائة عام من السلوك الرشيد العقلاني في إدارتها، والذي ينطلق من عُمْق وصلابة مؤسسات الدولة المصرية.

٢. المحافظة على سياستها البعيدة عن توريط نفسها في أحداث قد تستنزف من إمكانياتها العسكرية والاقتصادية، ويعتبر هذا المبدأ جزءًا من سياسة الحفاظ على السلم والاستقرار، ويركز على الحوار الدبلوماسي والتفاوض لحل النزاعات بدلًا من اللجوء إلى العمل العسكري أو المشاركة في أحداث تتسبب في تعقيدات دولية.

٣. اتسام السياسة المصرية بالصبر والنفس الطويل؛ حيث تظهر استعدادًا للتعامل بحكمة مع التحديات الدولية والإقليمية، ويُعزى هذا النَّهْج إلى تاريخ طويل من التفاعل الدبلوماسي والتعامل الحكيم مع الأحداث الدولية، والثبات الانفعالي والاستفادة من التجارب التاريخية التي قوّضت فيها مشروعات التنمية نتيجة الاندفاع خلف نزاعات وصراعات.

ومن خلال تلك الدعائم والمرتكزات، يمكن **استشراف محددات السياسة الخارجية المصرية تجاه أزمات الإقليم والتغيرات الدولية في العام الجديد، وأبرزها:**

١. تعزيز تبنِّي مبدأ "المكسب للجميع" والذي تم من خلاله طرْح رؤى بشأن التسوية السياسية لعدد من الأزمات؛ بغية التوصل لحلول واقعية تسهم في استعادة الأمن والاستقرار في محاور المحيط الاستراتيجي المصري، والذي أصبح يتطلب التعامل معه في ذات الوقت وبنفس الكفاءة، دون تحييد لأحد من هذه المحاور.

٢. تعزيز العمل العربي المشترك، من خلال تعزيز التعاون والتنسيق بين الدول العربية؛ لمواجهة التحديات المشتركة وحل الأزمات العربية، وتشمل هذه الجهود السعي الحثيث لتجنّب العنف واحتواء كل الأطراف، وكذلك رفْض تدخلات الدول الإقليمية والدولية التي ساهمت من حالة عدم الاستقرار في المنطقة.

٣. الاهتمام بالدائرة الأفريقية؛ نظرًا لانتقال جزء من صراع النفوذ الدولي إلى القارة الأفريقية، خاصة بعد تزايد الانقلابات وكذلك انتشار العديد من الشركات الأمنية، والتي لم تقتصر على العمل في المجالات الأمنية والعسكرية فقط، بل أصبحت تمتد إلى الأنشطة الاقتصادية والسيطرة على الموارد الطبيعية، ويأتي هذا مع تحديات انتشارها ودورها في إطالة أمد الصراعات والنزاعات، والقيام بارتكاب جرائم حرب وانتهاك حقوق الإنسان.

٤. استمرار التفاعل الجاد والنشط مع الأُطُر والمحافل الإقليمية والدولية، والقوى الكبرى والعظمى المؤثرة في صياغة العلاقات الدولية، والدفع بمبادرات تعبر عن مصالح مصر الوطنية وتتسق مع أجندة وأولويات الدول النامية والأفريقية على الساحة الدولية؛ بحثًا عن مخرج وحلول جماعية قائمة على خدمة مصالح وأهداف دول المنطقة والأمن القومي العربي، لا سيما تلك المتداخلة مع دوائر الأمن المصري.

٥. تعددية الوجهات لمواجهة أدوات الهيمنة، بحيث لا تستثني أية منطقة جغرافية أو دولة في العالم، وقد أصبحت هذه السمة سائدة في الحقبة الدولية الجديدة.

٦. تعزيز استخدام الخارجية المصرية لمجموعة من الأدوات في إدارتها للقضايا الجديدة، أهمها؛ الدبلوماسية متعددة الأطراف والثنائية؛ بهدف استخدام تلك الأداة لطرْح حلول متعددة الأطراف، بما يخص هذه القضايا وتبنِّي مواقف وسطية فيها،

وبما يرسخ الحفاظ على السلام والاستقرار العالمي والإقليمي.

٧. المساهمة في بناء ائتلافات تعددية متغيرة الطابع والنطاق والوظيفة؛ بهدف حشْد وتعبئة المواقف والتوجُّهات والسياسات اللازمة للتعامل مع التداعيات والمخاطر التي تفرضها القضايا والمشكلات الجديدة على الساحتيْن العالمية والإقليمية، واستخدام عضويتها في المنظمات الدولية والإقليمية في طرح الحلول والبرامج والخطط اللازمة للتعامل معها.

➢ مستقبل العلاقات "المصرية - الإيرانية":

بالرغم من الإشارات الإيجابية المتبادلة بين القاهرة وطهران خلال السنوات الماضية لتطوير العلاقات بينهما، إلا أن القاهرة كانت ترى أن هناك عددًا من الخطوات يجب على طهران اتخاذها قبْل الانتقال إلى هذه المرحلة، منها تغيير السياسة الإيرانية تجاه دول المنطقة العربية، خاصَّةً دول الخليج، من خلال احترام سيادة تلك الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وتحقيق الاستقرار الإقليمي ومتطلبات الأمن القومي العربي، بالإضافة إلى التوقُّف عن تداول بعض المفاهيم المعادية؛ كالترويج لمبدأ تصدير الثورة الإيرانية، إلى غيرها من الخطوات، وأنه إذا ما حقَّقت إيران تلك المتطلبات، فإن القاهرة سترحب بتطوير العلاقات.

وهو ما بدا يتحقق لاحقًا في شهر مارس من العام الماضي، بعد الاتفاق "السعودي – الإيراني" على استئناف العلاقات الدبلوماسية بين البلدين وإعادة فتح سفارتيهما، وهو ما أشادت به الرئاسة المصرية – في بيان لها – ورأت أن هذا التطور من شأنه إزالة مواضع التوتر في العلاقات على المستوى الإقليمي، كما يأتي تأكيدًا على مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة، من حيث احترام سيادة الدول، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وترسيخ مفاهيم حُسْن الجوار وتعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة.

بالتالي، انعكس هذا التطور على تقدُّم العلاقات بين القاهرة وطهران، خاصَةً مع التفاهمات الأخيرة بين البلديْن وتوضيح للأمور والقضايا الخلافية بينهما، ووجود تأكيدات على التعاون المشترك بين البلديْن؛ من أجل توفير الأمن للمنطقة، والتأكيد على ضرورة منع التدخل في شؤون دول المنطقة.

كذلك، فإن اللقاءات التي انعقدت مؤخرًا بين الطرفيْن، سواء على الصعيد السياسي بين رئيسيْ البلديْن خلال اللقاء الأول الذي جرى على هامش القمة العربية الإسلامية

في الرياض، وأيضًا لقاء وزيريْ خارجية البلديْن على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك، وكذلك على الصعيديْن الاقتصادي والبرلماني؛ حيث جرى لقاء بين وزيريْ المالية المصري والاقتصادي الإيراني على هامش اجتماع البنك الآسيوي للبنية التحتية في شرم الشيخ، ولقاء برلماني بين رئيس مجلس النواب المصري ورئيس مجلس الشورى الإسلامي الإيراني على هامش اجتماع الجمعية البرلمانية التاسعة لمجموعة "بريكس" في جوهانسبرغ، فإن هذه اللقاءات تشير جميعها إلى الدفعة القوية نحو استعادة العلاقات الدبلوماسية، وتعكس موقف القاهرة الذي لا يمانع إقامة علاقات دبلوماسية كاملة مع طهران على أساس التعايش السلمي.

ومن هنا يمكن الاستشراف بأن مستقبل العلاقات "المصرية – الإيرانية" في العام الجديد، وفي ظل تطور قنوات الاتصال والتفاهم بين البلديْن، يظهر واعدًا ومتحسنًا، ويُمهد لعودة العلاقات بينهما، في ظل ما تشهده الساحة الإقليمية من تحولات وتغيرات استراتيجية.

فمن الناحية الاقتصادية، يمكن أن يكون التعاون بين مصر وإيران في مجالات الاقتصاد والتجارة محورًا مهمًا لتعزيز التبادل التجاري وتعزيز النمو الاقتصادي في المنطقة، بالتالي فإن تطور العلاقات الدبلوماسية قد يفتح الأبواب أمام التعاون في مجالات؛ مثل الطاقة، والصناعة، والاستثمار.

وعلى الصعيديْن السياسي والأمني، يمكن أن يكون التفاهم بين البلديْن ذا أهمية، خاصة في مواجهة التحديات الإقليمية؛ مثل تهديدات الأمن، والنزاعات الإقليمية، والتطورات الجيوسياسية في الشرق الأوسط.

ومع ذلك، فإن مستقبل العلاقات بين البلدين يعتمد على الخطوات العملية والتطورات في الأوضاع الإقليمية والدولية، خاصة في ظل التطورات المتعلقة بتداعيات الحرب الإسرائيلية في قطاع غزة، والتهديدات التي تهدد أمن المنطقة.

➢ مستقبل العلاقات "المصرية - التركية":

شهدت العلاقات "المصرية – التركية" تطورًا كبيرًا، خاصة بعد قرار استئناف العلاقات الدبلوماسية بين البلديْن في يوليو الماضي، وما تبع ذلك من تطورات عدة، منها الاجتماعات الرسمية المشتركة، وأبرزها؛ اللقاءات التي جمعت زعماء البلديْن في عدة مناسبات دولية، آخرها في نوفمبر الماضي، على هامش القمة العربية الإسلامية في الرياض، العاصمة السعودية.

وكذلك شـــهدت العلاقات تطورًا في كافة المجالات، منها؛ المشـــاركة التركية الأولى والبارزة في المعرض الدولي للصـــناعات الدفاعية والعســـكرية «إيديكس» ٢٠٢٣؛ حيث شـــاركت أبرز الشـــركات التركية في مجال الدفاع والأمن، على رأســـها؛ شـــركة "بايكار" للطـائرات المســـيرة، وشـــركة الصـــناعات الجوية والفضـــائية "توســـاش"، وشركة "روكيتسان" للأنظمة الصـاروخية، وشـركة "أسيلسـان" للصـناعات الإلكترونية العسكرية.

واقتصـــاديًا، تمَّ التوصـــل إلى اتفاقٍ خلال زيارة وزير التجارة والصـــناعة المصـــري إلى أنقرة بشأن تطوير العلاقات الاقتصادية بين البلـديْن والاتفـاق على خـارطـة طريق لتعزيز العلاقات الاقتصـــادية الثنائية، وذلك من خلال اســتهداف النهوض بحجم التجارة الثنـائيـة من ١٠ مليـارات دولار حـاليًـا إلى ١٥ مليار دولار في غضون خمس سنوات. ونتيجة لهذه الخطوات البارزة وغيرها التي تمت على عدة أصعدة أُخرى، فإن العلاقات "المصـــرية – التركية" تمضـــي قُدُمًا في الاتجاه الصحيح، ولكن تبرز أهمية عقْد لقاء قمة بين الرئيســـيْن، ســـواء في القاهرة أو أنقرة، بأنه يعكس تقدُّمًا كبيرًا في التوافقات وتطـابق وجهـات النظر حول القضـــايـا والملفات الشـــائكة بين البلديْن؛ مثل الملف الليبي وملف شـرق المتوسـط، ومن المؤكد أن هناك ترقُّبًا كبيرًا لهذه الزيارة خلال عام ٢٠٢٤؛ حيث يُتوقع أن تكون مؤشـــرًا قويًّا على تعزيز العلاقات بينهما.

كما ما يدعم عملية تعزيز العلاقات بينهما في العـام الجـديـد، هو التحركـات التركيـة برغبتها في دخول المئوية الثانية للجمهورية التركية بســـياســـات جديدة، والتخلص من القيود التي كـانـت تحجبهـا وتعزلهـا عن محيطهـا الإقليمي، وذلك بعد إدراكها بـأن الأزمات السياسية والاقتصـادية التي تعاني منهـا، بـات من الصـــعب حلها دون حل مشـاكل سـياسـتها الخارجية، والتي أدخلتها إلى أزمات أثَّرت بشـكلٍ بالغٍ على وضـعها الداخلي.

➢ مستقبل ملف "سد النهضة":

يمثل ملف سـد النهضـة أبرز التحديات أمام السياسـة الخارجية المصـرية؛ نتيجة للتعنُّت والتصـــعيد الإثيوبي في كافة مراحل ملْء السد والإضرار بحصة مصر المائية؛ نتيجةً لعدم التوصُّـل إلى اتفاقٍ قانونيٍّ مُلْزِمٍ بشـأن قواعد الملْء والتشـــغيل، وبالرغم من كافَّة جوْلات التفـاوض بين الأطراف الثلاثـة (مصر – إثيوبيا – السودان) لكن ومع بداية العـام الجـديـد لا يزال هـذا الملف عـالقًـا، خاصـة مع وصول بناء السد حاليًا إلى نسبة ٩٤,٦ في المائة.

في المقابل، ومع دخول العام الجديد، فإنه من المتوقع أن يظل الموقف المصـري مَرِنًا في التعـاطي مع هـذه الأزمـة، رغم عـدم وجود مرونـة مماثلـة من الجـانب الإثيوبي، كما ســـيســـتمر التفاعل مع كل الدول التي

حاولت المساعدة، مع التأكيد على أهمية التوصُّل إلى اتفاق قانونٍ مُلْزِمٍ لتشغيل وملْء السد الإثيوبي؛ حفاظًا على عدم تكبُّد أيِّ ضَرَرٍ في إطار تفاوضي، ولكن، وبعد إعلان وزارة الري والموارد المائية، انتهاء الاجتماع الرابع والأخير من مفاوضات «سد النهضة» بين الدول الثلاث، والذي عُقد في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا، دون تحقيق أي نتائج، فإنه من المستبعد دخول مصر في مفاوضات جديدة، إلا إذا كان هناك تعهُّد جادّ وإبداء نية حقيقية من الجانب الإثيوبي.

أما في حالة تمسُّك إثيوبيا بمسارها نحو دخول «سد النهضة» مرحلته النهائية، فإن مصر – وفقًا لتصريحات عدة مسؤولين - لديها الحق في الدفاع عن مقدرات ومصالح شعبها، واتخاذ مواقف منضبطة تراعي فيها كافة الاعتبارات والعلاقات، وكل الخيارات مفتوحة في أزمة السد، مع استمرار توافر كافة البدائل واستغلال قدرات وإمكانيات مصر وعلاقاتها الخارجية.

التوصيات:

تهدف هـــذه التوصيات إلى تعزيز محددات السياسة الخارجية المصرية في العام الجديد لتعزيز الأمان والاســتقرار والتفاعل المؤثر في الســاحة الدولية والإقليمية، والتي منها:

١. تكثيف جهود التفاوض والحوار مع الأطراف الإقليمية والدولية وتعزيز الفهم المتبادل لتحقيق التســويات الســلمية والمســتدامة في المناطق المتأثرة بـالنزاعـات، مع المحـافظـة على قنوات الحوار الـدبلومـاســي مع مختلف الأطراف المتنازعة، لتعزيز الدور المصـري كوسـيط فعّال في حلِّ النزاعات الإقليمية.

٢. تكثيف الجهود لتحسـين العلاقات الثنائية مع الدول الرئيسـية وتوسـيع شـبكة الشــراكات الإقليمية والدولية، مع توســيع وتعزيز التحالفات مع الدول التي تشـترك في المصـالح مع مصـر، وذلك لتحقيق التعاون في مواجهة التحديات المشتركة.

٣. رفع قيمة المحاور الأســاســية للســياســة الخارجية المصــرية المبنية على الاستقرار والسلام والتنمية، بحيث تكون هذه القيم هي الأعمدة الرئيسية التي تسـتند إليها الدبلوماسـية المصـرية بكافة أشـكالها؛ بهدف منْحها القدرة على الاستمرار بكفاءة وفاعلية.

٤. الاهتمـام بعمليـات التخطيط الاســتراتيجي الاســتبـاقي من خلال قراءة المســتجدات، وتحديد مصــادر التهديد وترتيب أســبقيات الأهداف الوطنية ووســائل العمل لتحقيقها، من خلال الاســتفادة من الخبرات التاريخية في التعامل مع التحديات، وتحديد الدروس المسـتفادة لتوجيه السـياسـة الخارجية في المستقبل.

٥. الاســتمرار في دعْم المبادرات الإنســانية والتنموية في المنطقة، وكذلك المبادرات التي تحقق الأمان والاستقرار؛ ما يُعزِّزُ الصورة الإيجابية لمصر على الساحة

٦. الدولية، وكذلك دورها كعامل رئيسي في هذا السياق.
٧. رفع مستوى التفاعل مع القضايا الأفريقية وتعزيز التعاون مع الدول الأفريقية لمواجهة التحديات المشـــتركة، مع تعزيز المشـــاركة الفعّالة في المنظمات الدولية للتأثير في صياغة السياسات الدولية والتحديات العالمية.
٨. تطوير اسـتراتيجيات جديدة لتعزيز التعاون الاقتصـادي مع الدول الشـريكة، مع التركيز على مشـاريع التنمية المسـتدامة، وتعزيز مكانة مصـر كلاعب اقتصادي قوي.

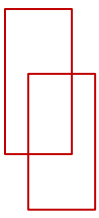

الخاتمة

يُمكن التأكيد على أن مصر تواجه تحديات كبيرة في سياق الديناميات الإقليمية والدولية المتغيرة. ومع ذلك، تظل قوة السياسة الخارجية المصرية مرتكزة على المسيرة الناجحة للدبلوماسية الوطنية وتجاربها السابقة، وتمسُّكها بمبادئ الدبلوماسية الرشيدة وحل النزاعات بطرق سلمية، وهي أمورٌ حيوية في تشكيل ملامح السياسة الخارجية.

يُظهر ذلك أن محددات السياسة الخارجية المصرية في العام الجديد ستبقى قائمة على أُسُس قوية ودعائم تاريخية، تُسْهم في تحقيق الأمن والاستقرار على الصعيديْن الإقليمي والدولي، وهو ما يُمثل قدرتها على ترسيخ مفاهيم الحوار والتفاوض لحل النزاعات، مع الحفاظ على السلم وتجنُّب التوريط في أحداث قد تعرض إمكانيات البلاد للخطر.

كما يتوقع أن تظل مصر لاعبًا بارزًا في صياغة مستقبل المنطقة والمشاركة في التحديات العالمية، ومع ذلك، يبقى التحدي في تحقيق توازن فعّال بين المصالح والمبادئ؛ ما يعكس التحديات المعقدة والمتنوعة التي تواجه السياسة الخارجية المصرية في العام الجديد.

المصادر:

١. أحمد شعيشع، "اتجاهات الأولويات الخليجية في العام الجديد"، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، يناير ٢٠٢٤، متاح على https://ncmes.org/2797/#_ftn1

٢. " سيناريوهات إيران في العام الجديد: انفتاح إقليمي لمواجهة العقوبات"، جريدة الشرق الأوسط، يناير ٢٠٢٤، متاح على https://shorturl.at/egyLZ

٣. رضوى الشريف، " قراءة أولية في الضربات الأمريكية البريطانية على اليمن"، يناير ٢٠٢٤، متاح على https://shorturl.at/bxHTY\

٤. أحمد ناجي قمحة، "ريادة الدور المصري في مواجهة محاولات تصفية القضية الفلسطينية"، مجلة السياسة الدولية، س٦٠، ع ٢٣٥، يناير ٢٠٢٤.

٥. رضا محمد هلال، "محددات السياسة الخارجية المصرية تجاه القضايا الدولية الجديدة"، مجلة السياسة الدولية، س٥٨، ع٢٢٧، يناير ٢٠٢٢.

٦. مروة وحيد، "السياسة الخارجية المصرية: التحولات والمسارات"، أبعاد للدراسات الإستراتيجية، مارس ٢٠٢٢، متاح على: https://2u.pw/MHaaprA.

٧. "تحركات مصرية - إيرانية متتالية تزيد فرص تحسن العلاقات"، صحيفة الشرق الأوسط، ٢٠٢٣/٩/٢٨، متاح على: https://2u.pw/NnQbsGI.

٨. أحمد محمد فهمي، "عودة إلى التواصل: تطورات ومستجدات العلاقات المصرية التركية"، مركز شاف للدراسات المستقبلية، ٢٠٢٣/٩/٢٥، متاح على: https://2u.pw/Rt87qaD.

رؤيـــة استشـــرافية: محددات العام الجديد للقضايا ذات الصلة بالمستويـات

(الدولية-الإقليمية-المحلية)

مركز شاف للدراسات المستقبلية وتحـليل الأزمـات والصراعـات ب (الشرق الأوسط وأفريقيا)، يعد مؤسسة مُستقلةً غيْر حزبيّةٍ، أُنْشئَت في سبتمبر 2021 وتعمل بعيدًا عن أيَّ اعتباراتٍ سياسيةٍ أو أيدولوجيةٍ.

وفي ظلَّ الأزمات والصراعات التي تواجهها كُلٌّ من الدول "العربية والأفريقية و العالمية"، يسعى المركز من خلال أنشطته الأكاديمية المتنوعة والتطبيقية إلى المساهمة بتوفير مادةٍ موضوعيةٍ وتحليليةٍ لمتخذي وصانعي القرار، تساعدهم في التوصُّل لمقترحات تحرُّكٍ فاعلةٍ تجاه الأزمات والقضايا المختلفة.

Shaf for crisis analysis & future studies

Info@shafcenter.org

Villa 406, South Academy, Orouba Axis, Behind Cairo Festival City, Cairo, Egypt

+2 (01005112932)/ (01002864515)